

السلطة الإستعمارية والنخبة الدينيّة بالبلاد التونسيّة (1881 . 1918)

التّليلي العجيلي

لئن اهتمّت العديد من الدّراسات والبُحوث في تاريخ تونس المعاصر بالجوانب السياسيّة والإقتصاديّة والاجتماعيّة في سياسة الإستعمار الفرنسي بالبلاد التونسيّة ، فإنّ بعض أوجه تلك السياسة - كالجانب الديني مثلا - لم يُحظ بالدراسة بالقدر الكافي .

إنّ أهميّة هذا العمل لا تنبع من تفرّده بالبحث في هذا الجانب فحسب ، وإنّما بالخصوص في إبراز الأهميّة التي أعطتها سُلط الإحتلال - رغم لائقيتها - للمسألة الدينيّة ولرموزها ، واعتمادها لسياسة تقوم في إضفاء الشرعيّة الدينيّة في العديد من مجالاتها على تلك الرّموز بواسطة إحتوائها وجعلها جزءاً لا يتجزأ من أجهزتها الرّسميّة ، الأمر الذي يطرح علاقة السّلطة السياسيّة الإستعمارية بالسلطة الدينيّة وبالتّالي علاقة السّلطة المذكورة " بالثقّف " باعتبار أنّ الثقافة الدينيّة هي التي كانت سائدة في الفترة المحدّدة في البحث .

I - دواعي اهتمام السلطة الإستعمارية بالمسألة الدينية :

يجد ذلك الإهتمام مبرراته في عدّة مستجدّات - على الصّعيدين الدّاخلي والخارجي - حدثت في أواخر القرن الماضي وبداية القرن الحالي :

(1) على المستوى الخارجي : عرف العالم الإسلاميّ في الرّبع الأخير من القرن التاسع عشر أحداثاً مهمّة جعلت المسألة الدينية في صدارة الإهتمامات ، ويُمكّن في هذا الصّدّد الإشارة إلى الأمرين :

أولهما أهميّة الدّين في المرجعيّة الفكرية لروّاد الحركة الإصلاحية : ذلك أنّ ما كان عليه العالم الإسلاميّ من تخلف وانحطاط ، مقابل ما بلغته أوربا من قوّة وتقدّم جعل للعديد من روّاد النهضة العربيّة والإسلاميّة رغبة ملّحة في الإصلاح تقوم أساساً على ردّ الاعتبار للدّين : فالعديد من المفكرين وروّاد النهضة المذكورة قد وقفوا خلال النّصف الثّاني من القرن التاسع عشر على ما أصبحت عليه أوربا خاصّة من القوّة العسكريّة ، فانبهروا بنظّمها السّياسية ، ومناهجها التّربويّة والثّقافيّة ، وافتتنوا بما قامت عليه حضارتها من مبادئ الحرّيّة والإخاء والعدالة والمساواة ، وتبغا لذلك فإنّهم لم يعودوا يقصّرون الإصلاح الذي ينشدونه على « تصفية العقيدة من شوائب البدع والخرافات وكرامات الأولياء إكماً كان شأن [علماء الدّين القدامى ... ، وإنّما تجاوز تفكيرهم حدود العقيدة ليشمل توظيفها في الحياة العمليّة العامّة ... أي في إصلاح شؤون السّياسة والتّعليم خاصّة ... » ⁽¹⁾ ، ولذلك اعتبروا أنّ النهضة الإسلاميّة الحديثة لا يُمكن أن تقوم إلّا على الأسس التي قامت عليها الحضارة

(1) محمّد صالح المراكشي ، تفكير محمد رشيد رضا من خلال مجلّة المنار 1898 - 1935 ، تونس ، الدّار التونسيّة للنشر ، كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة ، الجزائر ، المؤسسة الوطنيّة للكتاب ، 1985 ، ص 82 .

الأوربية نفسها ، فدعوا « إلى الاقتباس عنها في نطاق ما تُحوّله الشريعة الإسلامية ... » (2) .

لكن بعد أن توضّحت التّوايا الإستعمارية لأروبا في العالم الإسلامي ، وبالأخصّ بعد احتلالها الفعلي للعديد من أقطاره ، فإنّ جيل النّصف الثاني من القرن التاسع عشر سيعدّل موقفه من أوربا التي لم تعد بالنسبة إليه نموذجا يُحتذى ، بل عدّها خطرا لا بدّ من إعداد العدة لمواجهته .

إنّ المتأمّل في أدبيّات رموز الحركة الإصلاحية في أواخر النّصف الثاني من القرن التاسع عشر يتبيّن بوضوح أهميّة الدين بالنسبة إليهم في تحقيق نهضة المسلمين ، لذلك تكرّرت تأكيداتهم على ضرورة تنقيته بمقاومة ما لصق به من بدع وخرافات ، والعودة إلى صفاته الأولى ، فأذكروا العديد من الممارسات والعادات كالتوسّل ، وبناء القباب والمشاهد ، وزيارة الأضرحة والذبّح عند المقامات وغيرها من الإعتقادات كالطّرق الصّوفية التي عدّوها ابتداعا ودعوا إلى مقاومتها .

ورغم بعدها الجغرافي عن المشرق الإسلامي ، فإنّ البلاد التّونسيّة لم تكن بمعزل عن تلك الآراء والمبادئ الإصلاحية ، حيث كانت النّخبة التّونسيّة ترصدها وتتابعها باهتمام بل وتتقمّصها منذ تأسيس جمعية العروة الوثقى ، وهو الأمر الذي جعل بلادنا تُحظّى باهتمام بالغ من قبل رواد الإصلاح ودُعائه ، لذلك جاءت زيارة محمد عبده الأولى لها تنويجا « لتلك السّمعة التي أصبحت تتمتع بها الحركة الإصلاحية في تونس لدى رواد النّهضة الفكرية في المشرق الإسلامي ... » (3) ، وازداد ذلك التّوجّه

(2) نفس المرجع ، ص 83 .

(3) الحبيب الجناحاني ، « الحركة الإصلاحية في تونس خلال النّصف الثاني من القرن التاسع عشر » ، حوليات الجامعة التونسية ، عدد 6 (1969) ، ص 111 - 163 ، ص 150 .

تدعّمًا بصدور مجلّة المنار التي كانت تخوض في العديد من المسائل الدينية ، وغالبا ما تُبدي فيها آراء لا تتفق وما اعتاده المسلمون كخوضها « في مسألة الأولياء والكرامات وزيارة القبور ، وإثارتها لمسائل كلامية تذهب فيها خلاف مذهب الأشعري ... » (4).

وبذلك ساهمت المنار في كسر الإنغلاق الفكري ، والزيادة في عدد أنصار التوجّه الإصلاحية ، وهو ما استاء له المحافظون وعبّاد القديم (5) خصوصا وأنه بلغ من تعلّق التونسيين بها أنّ العدد الواحد منها كان - على حدّ قول محمد رشيد رضا نفسه - يُدار على عشرات الناس (6) .

لقد حدا كلّ ذلك بالمحافظين ودعاة الإنغلاق إلى التوجّه إلى السّلطة الإستعماريّة لتحريضها على ضرب رواد الإصلاح ودورياته بدعوى ما في تلك المبادئ الإصلاحية من خطر - حسب زعمهم - على عقيدة المسلمين وخاصة ذوي التكوين الديني المحدود .

لقد اعتبر بعض علماء الزيتونة - في رسالتهم إلى الوزير الأكبر (7) أنّ مجلّة المنار هي بدون شكّ الأكثر وبالا على عقيدة المسلمين لسعيها - على حدّ قولهم - إلى قلب المبادئ التي استقرّ عليها الرّأي ، وتبعاً لذلك طالبوا سلط الإحتلال بمنع دخولها إلى الإيالة ، كما طالبوا بالتحجير على

(4) محمد الفاضل بن عاشور ، الحركة الادبية والفكرية في تونس ، تونس ، مطبعة دار الهناء ، 1956 ، ص 73 .

(5) انظر ذلك بتوسّع في مقالنا « مواجهة المحافظين للحركة الإصلاحية بتونس بين 1895 و 1914 » ، مجلة روافد ، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية ، عدد 2 (1997) .

(6) انظر المنسار ، م 5 ، ج 22 ، ص 880 .

(7) انظر نصّها الكامل في الأرشيف الوطني التونسي Note remise par les Uléma de Tunis au premier ministre (sans date), E 550-30/15-564, document n° 80.

الجرائد والمجلات العربيّة بالبلاد الخوض في المسائل الدينيّة على غير الوجه المعهود عند سائر المؤمنين والمُجمّع عليه علماء الإسلام وترك ذلك للعلماء واقتصار الدّوريات العربيّة على معالجة المسائل الأدبية البحتة (8).

كلّ ذلك يؤكّد بوضوح أنّ المسألة الدينيّة كانت منذ أواخر القرن الماضي مسألة جوهرية ، بل وقضيّة محوريّة في مشاغل المفكرين المصلّحين ، إذ شكّلت مرجعيّتهم الفكرية ، الأمر فرض على سلط الإحتلال بالبلاد إيلاء المسألة ما تستحقّ من الإهتمام الخاص .

ثانيهما دعاية " الجامعة الإسلامية " :

لقد تزامن اعتلاء عبد الحميد الثاني السّلطة في الدّولة العثمانية سنة 1876 مع مرحلة ضعفها الفادح الذي كان سببا في فقدانها للعديد من أجزائها على إثر مُعاهدة سان ستيفانو التي جاء مؤتمر برلين - سنة 1878 - ليعيد فيها النّظر .

وتبعا لذلك أدرك السّلطان عبد الحميد الثاني مخاطر الإستعمار الأوربي وتهديده للأجزاء المتبقية من " الإمبراطورية " المتداعية ، فأيقن أنّ لا سبيل إلى الوقوف في وجه مخطّطات القوى الإستعمارية إلّا بدعوة المسلمين إلى الإتحاد في وجه الخطر المحدّق بهم ، فكانت دعوته إلى " الجامعة الإسلاميّة " التي تعني في مفهومها العام « الشّعور بالوحدة العامّة والعروة الوثقى لا انفصام لها بين جميع المؤمنين في المعمور الإسلامي ... ، إذ ليس من دين في الدّنيا جامع لأبنائه بعضهم مع

(8) نفس المصدر .

بعض ، موحد لشعورهم ، دافع بهم نحو الجامعة العامة والاستمساك بعروتها كدين الإسلام ... » (9).

لقد ساهمت عدة عوامل في رواج مبادئ الجامعة الإسلامية ، منها سقوط العديد من الأقطار الإسلامية تحت الإستعمار الأوربي الذي - فضلا عن ذلك - أصبح يُهدد بجديّة البقيّة المتبقية منها ، وهو ما أوجد عند عامّة المسلمين شعورًا قويًا بضرورة التوحيد طمعا في تحوّلهم - مجتمعين - إلى قوّة لها وزنها من شأنها أن تُرهب عدوهم .

لقد تزامن شعور المسلمين بضرورة توحيدهم مع حاجة السّلطان عبد الحميد المُلحّة إلى تلك الوحدة :

ذلك أنّه سعى منه لتدعيم نفوذه في الدّاخل ، ومحاولته التّلوّيح بوحدة المسلمين في وجه العدو الخارجى ، استعمل السّلطان المذكور سلاح الجامعة الإسلاميّة لاحتواء المسلمين بها ، ومّا ساعده على ذلك بالخصوص ما وجدّه من تجاوب بل ودعّم من طرف أبرز رواد النهضة العربيّة والإسلاميّة آنذاك كمحمّد رشيد رضا وبالخصوص جمال الدّين الأفغانى :

لقد راهن هذا الأخير على الوحدة الإسلاميّة في مواجهة القويّ الإمبرياليّة وهي الفكرة التي ركّز عليها في أغلب مقالاته في العُروة الوثقى « مستخدما كلّ الحجج الدّينية والعقليّة لإقناع المسلمين حُكّاما وشعوبا بضرورة إعادة بناء وحدة الأمّة الإسلاميّة ... » (10).

(9) لوثروب ستودارد ، حاضر العالم الإسلامي ، نقله إلى العربيّة عجم نويهض ، وفيه فصول وتعليقات لشكيب أرسلان ، دار الفكر ، ط 3 ، 2 ، ج 1971 ، ج 1 ، ص 287 . 288 .

(10) سليمان الشّواشي ، « الجامعة الإسلاميّة في نظر كل من جمال الدين الأفغانى ، والسّلطان عبد الحميد الثّانى » ، المجلة التاريخيّة العربيّة للدراسات العثمانيّة ، تونس ، مركز الدراسات والبحوث العثمانيّة والموريسكيّة والتّوثيق والمعلومات (سيرمدي) ، عدد 3 و 4 (ديسمبر 1991) ، ص 109 - 120 ، ص 112 .

تتأتى قناعة الأفغاني تلك من إدراكه لأهمية الرابطة الدينية ، ودورها - في نظره - في صهر أجناس مختلفة بقطع النظر عن عوامل الفرقة بينها كاللغة والجنس واللون ، مُعتبراً « أن الرابطة الروحية هي الأساس الوحيد لوحدة الإنسانية ... ، وأن بقيّة الروابط الأخرى كقربة الدم والجنس والمال روابط مادية سريعة الزوال ... ، في حين أن الرابطة الدينية أحكم رابطة اجتمع فيها التركي بالعربي ، والفارسي بالهندي ، والمصري بالمغربي ... ، فكل رابطة سوى رابطة الشريعة الحقّة بمقوّة ... ، والمعتمد عليها مذموم ، وكذلك التعصّب لها ... » (11).

إنّ معاشة الأفغاني لتفكّك الأمة الإسلامية وانحلالها ، جعله يراهن على أهميّة وحدتها من جهة ، وأهميّة الدين كعامل وحدة من جهة أخرى لأنّ العقيدة - على حدّ قوله - « كانت منذ القدم ولا تزال سرّ توحيدهم وقوتهم أمام كلّ عدوّ خارجي هدمهم ... » (12).

كلّ ذلك دفعه - سنة 1882 - إلى تأسيس جمعية العروة الوثقى التي عملت على تكوين فروع سرّية لها في مختلف الأقطار الإسلامية .

ولأهميّة أفكار جمال الدين الأفغاني والتقائها موضوعياً مع مصلحة السّلطان العثماني ، بادر هذا الأخير إلى توظيف الأفغاني والاستفادة منه أكثر ما يمكن ، فما أن حلّ الأفغاني بالقسطنطينية « حتى تلقاه عبد الحميد بالبرّة والكرامة ، وقربّه منه ورفع منزلته ... ، وقلّدة رئاسة العمل في سبيل الدّعوة للجامعة الإسلامية ، ويغلب أنّ ما ناله السّلطان عبد الحميد من النّجاح في سياسته في سبيل الجامعة الإسلامية إنّما كان على يد جمال الدين ... » (13).

(11) نفس المرجع .

(12) المراكشي ، المرجع السابق ، ص 84 .

(13) ستودارد ، المرجع السابق ، م 1 ، ج 1 ، ص 306 .

كما استفاد السلطان عبد الحميد كذلك - في سياسة الجامعة الإسلامية - من تأييد محمد رشيد رضا الذي أبرز في افتتاحية العدد الأول من مجلته المنار أنها « عثمانية المشرب ... ، حميدية اللهجة ، تحامي عن الدولة العلية بحق ، وتخدم مولانا السلطان الأعظم بصدق ... » ⁽¹⁴⁾ ، ويتأتى موقف محمد رشيد رضا هذا من اعتقاده في أن « الخلافة الإسلامية حق لا ريب فيه للعثمانيين دون العرب ... » ⁽¹⁵⁾ ولذلك اعتبر السلطان عبد الحميد خير مجسم للجامعة الإسلامية .

كانت مختلف العوامل السابقة الذكر وراء انتشار دعاية الجامعة الإسلامية في مختلف الأقطار الإسلامية كالبلاد التونسية التي انفرط فيها عقد النخبة الإصلاحية بعد إقالة خير الدين ، وبالأخص على إثر الصدمة التي أصابتها من جرّاء دخول الإستعمار الفرنسي ، فأصبحت تبحث عن نصير تتشبّث به لمواصلة المشروع الإصلاحي ، لذلك لقيت حركة الأفغاني بها تجاوبا مبكرا ، ثم حدث الاتصال الحقيقي بين النخبة الإصلاحية بتونس والعروة الوثقى بعد صدور مجلّتها ووصولها إلى العديد من التونسيين .

كل ذلك جعل البلاد التونسية مهية لتروج فيها دعاية الجامعة الإسلامية خصوصا وأن السلطان عبد الحميد بادر - في إطار سعيه إلى استعمار الجامعة الإسلامية ضدّ الدول الإستعمارية - بادر إلى تأسيس مدرسة خاصّة بتخريج الدعاة لنشرهم في مختلف أنحاء العالم الإسلامي للترويج والدعاية ، وتفيد بعض الوثائق الفرنسية وصول البعض منهم إلى البلاد التونسية ... » ⁽¹⁶⁾ .

(14) المراكشي ، المرجع السابق ، ص 110

(15) نفس المرجع ، ص 113 .

(16) عبد الكريم الماجري ، دور ومساهمة المغاربة في الحركات الاجتماعية والسياسية في العالم العربي الإسلامي قبيل الحرب العالمية الأولى ، شهادة الكفاءة في البحث ، تونس ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، 1977 ، ص 80 .

إلى جانب هذه العوامل الخارجية التي سهّلت رواج دعاية الجامعة الإسلامية في البلاد التونسية تُضاف أخرى داخلية ، منها أنّ العديد من التونسيين كانوا من أصل تركي أو ممّن تربطهم بالأتراك علاقات مُصاهرة جعلتهم على اتصال وثيق بدار الخلافة ، كما أنّ العديد من التونسيين كانوا - في فترات مختلفة - قد هاجروا إلى الاستانة أين كوّنوا جالية ظلّت على اتصال بوطنها الأصلي ، إلى جانب سفر العديد من أفراد النخبة التونسية إلى بلدان المشرق وبالأخص عاصمة الخلافة .

إنّ هذه العلاقات بين البلاد التونسية واستنبول تجسّمت - في المجال الصحفي - ليس فقط في دخول بعض الجرائد العثمانية إلى البلاد (17) وإنّما بالأخصّ في المساحات التي أفردتها الجرائد المحليّة في تونس لأخبار " الدولة العليّة " حتى أنّ بعضها عدّت مُنصرة لفكرة الجامعة الإسلامية (18) .

ومّا زاد في خطورة الجامعة الإسلامية على المصالح الإستعمارية لفرنسا بالبلاد التونسية تواتر الإشاعات حول إرسال السلطان العثماني للعديد من الدعاة نحو عدّة أقطار إسلامية بما في ذلك البلاد التونسية ، الأمر الذي حثّم على المقيم العام بها دعوة المراقبين المدنيين إلى مراقبة دقيقة لكل العناصر التي قد تكون على صلة بالدعاية للجامعة الإسلامية ، كما اتخذت إجراءات تثبّت دقّة الدّاخلين إلى البلاد وبالأخصّ الوافدين من المشرق (19) .

(17) نذكر منها - على سبيل المثال - جريدة تركيا وهي جريدة يومية سياسية علمية وأدبية كانت تطبع في مصر ، وبمقتضى الأمر العليّ المؤرخ في 6 / 5 / 1893 تمّ منع ونقل وبيع جريدة تركيا بالملكة التونسية ، انظر الأرشيف الوطني التونسي . E 532-2

(18) نذكر منها البصيرة لنجيب ملحمة ، والصّواب لمحمد الجعايبي ، والمعارف لابن الصّادق المحمودي ، انظر : Charles André Julien, " Colons Français et Jeunes Tunisiens : (1882-1912) " *Revue Française d'Histoire d'outre-mär* LIV, n° 194-197 (1967), pp. 87-150, p. 102-103.

(19) انظر أمثلة عن ذلك في الأرشيف الوطني التونسي . E 550 - 30 / 4 .

تجدر الإشارة - كذلك - إلى أن اهتمام سلط الاستعمار الفرنسي في تونس بالمسألة الدينيّة يجد " مبرراته في السياسة الإسلامية " التي كانت ألمانيا تنتهجها في إطار اختراقها الإقتصادي للدولة العثمانيّة ، فعملت على إبراز نفسها بمظهر المدافع عن المسلمين ، حيث أعلن إمبراطورها غليوم الثاني - إثر زيارته إلى استنبول وبيروت ودمشق - أنه « صديق الثلاثمائة مليون مُسلم المُجَلِّين للخليفة العثماني ... » ⁽²⁰⁾ ، وأنه « حاميتهم ومستعدّ لإنقاذهم من وطأة مُضطهديهم ... » ⁽²¹⁾ ، بل وصل به الأمر إلى التلقّب بـ " الحاج غليوم " ، وانتشر ذلك بين المسلمين آنذاك ، حتى أنّ بعضهم اعتقد أنّه فعلاً اعتنق الإسلام ⁽²²⁾ ، مع العلم وأنّ ملامح السياسة الدينيّة لكل من فرنسا وألمانيا وسعي كل منهما إلى الظهور بمظهر الدولة الرأعيّة للإسلام ، والمحترمة لشعائره قد اتضحت معالمها أكثر أثناء الحرب العالميّة الأولى ⁽²³⁾ .

2) على المستوى الداخلي : يعزى اهتمام سلط الاحتلال الفرنسي بالمسألة الدينيّة إلى تأثير البلاد التّونسيّة بما كان يجدّ خارجها من أحداث ، وخاصّة في البلدان المجاورة لها كالجزار التي عرفت - طيلة سبعينات القرن الماضي - ثورات لعبت فيها عدّة شخصيات دينية كالمقراني والحدّاد ⁽²⁴⁾ وغيرهما دوراً سياسياً في إذكائها وحتىّ في قيادة

Ageron, Ch. R., *Les Algériens musulmans et la France (1871-1919)*, Paris, P.U.F., 1968, 2 (20) t., t. 2, p. 1174 .

Bernard, A., *L'effort de l'Afrique du Nord*, Paris, publication du Comité de l'effort de la (21) France et de ses alliés, 1916, p. 6.

Ageron, *Op. Cit*, t 2, p. 1174. (22)

(23) انظر ذلك بالتفصيل في مقالنا ، السياسة الدينيّة لفرنسا - على الجبهة - تجاه التونسيين المجتدين في الحرب العالميّة الأولى ، ، *حوليات الجامعة التونسية* ، عدد 32 (1991) ، ص 173 - 223 .

(24) انظر ذلك في كتاب يحيى بوعزيز ، *ثورة 1871 ودورة عائلتي المقراني والحدّاد* ، الجزائر ، 1478 .

العديد منها حيث ساهمت فيها عدّة طرق صُوفية كالقادرية وخصوصا الرّحمانيّة⁽²⁵⁾.

لقد أعادت تلك الأحداث المسألة الدّينيّة إلى صدارة اهتمامات السّلط الإستعماريّة خاصّة وأنّ العديد من القيادات الدّينيّة لتلك الثّورات وحتى الكثير من المشاركين فيها قد التجؤوا إلى المناطق الحدوديّة الغربيّة للبلاد التّونسيّة ، نذكر منهم بالخصوص الكبلوتي والشّريف محمد بن عبد الله⁽²⁶⁾ وآل المقراني ومحمد مزيان بن عبد الرّحمان ومحيي الدّين بن الأمير عبد القادر ، الأمر الذي جعل السّلطات الفرنسيّة بالجزائر تُسلّط ضُغُوطاتها على باي تونس مُطالبه إياه بتسليمهم وهو ما تمّ بالنّسبة إلى البعض منهم⁽²⁷⁾.

إنّ خِشْيَة سلط الإستعمار من قيام الزّعامات الطّرفيّة في تونس بمثل ما قامت به مثيلاتها في الجزائر حتّم عليها أن تأخذ بالاعتبار تلك " السّوابق " في سياستها بالبلاد التّونسيّة سعيا منها للحيلولة فيها دون ما حدث لها بالجزائر ، لذلك بادرت إلى الاهتمام بالمسألة الدّينيّة منذ السّنوات الأولى لاحتلالها للبلاد .

لقد تجسّم ذلك الإهتمام - في البداية - في حرص سلط الإحتلال على التعرّف أكثر - في مرحلة أولى - على الواقع الدّيني للبلاد قصد إعطائه حجمه الحقيقي ليتيسّر لها - في مرحلة ثانية - تحديد السياسة اللازمة له .

(25) انظر ذلك في مقال يحيى بوعزيز ، ، دور الإخوان الرّحمانيين في ثورة 1871 بمنطقة الأوراس وأثر المقراني والحداد فيهما ، « الثّقافة » ، (الجزائر) ، عدد 38 (أفريل - ماي) 1977 ، ص 11 - 28 .

(26) انظر ذلك في مقال يحيى بوعزيز ، ، وثيقتان جديدتان عن كفاح الشّريف محمد ابن عبد الله ، ، « الثّقافة » ، عدد 33 (جوان - جويلية) 1976 ، ص 11 - 28 .

(27) انظر أمثلة عن ذلك في مقال يحيى بوعزيز ، ، مواقف الرّسميين التّونسيين من ثورة الصّبايحية والكبلوطي في منطقة الحدود الشرقيّة عام 1871 ، ، « الأصالة » (الجزائر) ، عدد 60 / 61 (أوت - سبتمبر) 1978 ، ص 157 - 202 .

II - مصادر سلط الاحتلال في الإمام بالمسألة الدينية :

تجدر الإشارة في البداية إلى أن الإسلام - في الفترة المحددة في هذا البحث - كان على مستوى الرموز والمؤسسات متمثلاً بالأساس في علماء ومفتيين يضطلعون بمهام دينية داخل الحاضرة وخارجها ، بالإضافة إلى مشائخ الطرق الصوفية المهيمنين بالخصوص على الأرياف باعتبار أن الطريقة ظاهرة ريفية أكثر منها حضرية .

ووعياً من سلط الاحتلال بكل ذلك - تبعاً لاستفادتها من التجربة الجزائرية - اهتمت أساساً في سياستها الدينية بالإيالة بالطرق الصوفية باعتبارها الممثل البارز للإسلام الشعبي ولما لها من تنظم وبالخصوص من نفوذ كانت تمارسه على الغالبية الساحقة من السكان ، لذلك سعت سلط الاحتلال إلى التعرف على الواقع الطرقي للبلاد بواسطة وسيلتين :

(1) **الكتب والمؤلفات :** إن سعي فرنسا إلى التعرف أكثر على منطقة المغرب العربي - لما قبل به استعمارها للجزائر مثلاً من مقاومة عنيفة كانت الطرق الصوفية طرفاً أساسياً فيها - حتم عليها دراسة المنطقة المذكورة ليس طبيعياً وعسكرياً فقط ، وإنما كذلك بشرياً ودينياً وذلك قصد تحديد الاستعمار للقوى الفاعلة والمؤثرة في المجموعات البشرية بالمنطقة المذكورة ، وفي ذلك الإطار جاء اهتمام العديد من المغامرين وحتى المختصين في المسائل الدينية بالطرق الصوفية في الجزائر ، فأنجزوا حولها العديد من الدراسات ، وألفوا العديد من الكتب .

إن التأمل فيما ورد فيها يتبين اتفاق أغلب تلك المؤلفات حول عدة محاور يمكن إجمال أهمها في :

* **البالغة في إبراز هيمنة الطرق على الأهالي :** من ذلك أن دستورنال دوكنستان Déstournelles de Constant ذهب إلى أن « مدّ

التعصّب زحف في صمت نحو قلب القارّة الشّاسعة ، فغمر جزءه الأكبر ... ، وأنّ الإسلام ينتشر كبُقعة زيت على القماش ... ، وأنّ الطّرق الصّوفية اجتازت الصّحراء حتى تبدو للنّاظر وكأنّها ضاعت في أرجائها ثم تظهر فجأة في مناطق نائية وسُرعان ما تتفرّع وتتقاطع وتتعدّد ... ، (28).

تجدر الإشارة إلى أنّ جلّ المؤلّفات قد ركّزت أكثر على الطّريقة السنوسية تبعاً لما عُرفت به من مناهضة للإستعمار ودعوتها للمسلمين إلى إعلان " الجهاد المقدّس " ضدّ الذين استباحوا أرض الإسلام ، لذلك أبرزتها الكُتب والمؤلّفات على أنّها أخطر الطّرق الصّوفية على الإطلاق ليس فقط لخطورة ما تدعو إليه وإنّما كذلك لكثرة أتباعها ونقمتها على الغرب الأوربي ، حتى أنّ هنري دوفيريبي Henri Duveyrier ذهب إلى القول بأنّ مبادئها تقوم على الاحتجاج على الغرب في عدّة مسائل (29)، ومبالغة منه في إبراز خطر الطّريقة المذكورة على " الأجنبي " عمد إلى القول بأنّ السنوسية تمنع على أتباعها مجرد التّخاطب مع اليهود والمسيحيين بل وحتىّ تحيّتهم وبالخصوص الاتّجار معهم ، بل أنّ المبادئ الإسلامية - على حدّ قوله - تفرض قتالهم أينما كانوا إذا كانوا تابعين لدولة أخرى (30).

(28) Destournelles de Constant, Les Congrégations religieuses chez les arabes et la Conquête de l'Afrique du Nord , Paris, 1887, p. 6-7.

(29) منها الاحتجاج على :
 - التنازلات التي قدّمت للحضارة الغربية .
 - المُستحدثات التي أدخلت في بلدان المشرق الإسلامي .
 - المحاولات التوسعية الجديدة التي استهدفت البلدان التي لم تسقط بعد تحت الإستعمار
 الفرنسي ، انظر : Duveyrier, H., La Confrérie musulmane de Sidi Mohamed ben Ali ess-snoussi et son domaine géographique en l'année 1300 de l'hégire = 1883 de notre ère , Paris, Société de géographie, 1884, p. 1.

Ibid, p. 8. (30)

وإمعانا منه في إبراز خطر نفوذ الطريقة السنوسية تبعا لكثرة عدد أتباعها ، ذهب دوفيري إلى الإدعاء بأنها غزت البلاد التونسية ، فعدّد مختلف المناطق التي للطريقة المذكورة فيها زاوية كالساحل (منزل خير ، المنستير) ، والجنوب (نفزاوة ، كريس ، مدنين ، مطماطة) ، مقراً في كلّ مرة بأنّ الزوايا في الأماكن المذكورة تابعة في الأصل لطرق صوفية أخرى كالشاذلية خاصة لكن تلك الزوايا - على حدّ قوله - " تسونست " zaouias senousisées بمعنى أنها أصبحت تابعة للطريقة السنوسية⁽³¹⁾ وهو ما لم تؤكد الدراسات الميدانية التي قامت بها السلط الفرنسية نفسها⁽³²⁾ ورغم ذلك خصّت السلط المذكورة السنوسية بسياسة متميزة .

* البالغة في تضخيم الخطر التنظيمي للطرق مبرزة متانته وصعوبة اختراقه : فقد ذهب De neveu إلى أنّ كلّ طريقة تمثّل قوة ، وأنها - بالنسبة إلى من يريد ويعرف كيف يوجهها - تمثّل سلاحاً فتاكاً يمكنه الاستفادة منه في تحقيق أغراضه .

فالطرق الصوفية - حسب رأيه - عبارة عن فرق تُكوّن عناصرها فيما بينها مجموعات صلبة التماسك ، بإمكان إدارة ماهرة أن تحركها معاً بأكملها وذلك لتمييزها بتنظيم هرمي له قنوات اتصال محكمة تمكّن المعلومات من التّقلّ بسرعة ، وتبعاً لذلك تُعقد الاجتماعات ، وتؤخذ القرارات وفجأة يحصل الانفجار⁽³³⁾ .

(31) Ibid, p. 41.

(32) انظر ذلك في كتابنا الطرق الصوفية والاستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية (1881 - 1939) ، تونس ، نشر كلية الآداب بمنوبة ، 1992 .

(33) De neveu, E., *Les Khovans ordres religieux chez les musulmans de l'Algérie* , Alger, A. Jourdan, 1913, p. 150-151 .

وتبعاً لما حدث في الجزائر في السنوات التي سبقت احتلال
فرنسا لتونس ذهب مؤلفو الكتب المذكورة إلى أن خطر تلك
الطرق الصوفية يكمن قبل كل شيء في تنظيمها المحكم
وبالخصوص في الانضباط المفرط والطاعة العمياء من قبل الأتباع
تجاه شيوخهم ، الأمر الذي يجعل التصدي لتلك الطرق أمراً في
غاية الصعوبة لاستحالة إخضاعها إلى مراقبة ناجعة ⁽³⁴⁾.

وتبعاً لكل ما ذكر انتهى الأمر ببعض من مؤلفي تلك الكتب
إلى القول بأنّ « الزاوية لم تعد مكاناً لتعليم القرآن فقط ... »
وإنما أصبحت وكراً للثورة تُرسم في ضلال أركانها مخططات
الانتفاضات ... ⁽³⁵⁾. كلّ ذلك مع التأكيد على دور الطرق
الصوفية في انغلاق العالم الإسلامي في وجه التحديث ومدّ
الحضارة الغربية وخاصة في إذكاء كراهية المسلمين للأجنبي
ونقمتهم على « الرومي المندس لأرض الإسلام ... » ⁽³⁶⁾، وغالبا
ما تنتهي المؤلفات بتقديم مقترحات وتوصيات للسلط
الإستعمارية لتأخذ بها في سياستها في المجال الديني ، منها مثلا :

- إخضاع الطرق إلى مراقبة شديدة ببثّ العيون والجواسيس
في صفوف أتباعها لحضور اجتماعاتهم ومدّ سلط
الاحتلال بكلّ التعليمات والأوامر التي يصدرها المشانخ
لأتباعهم ، كلّ ذلك حتّى يتسنى لسلط الإستعمار الإعداد
المسبق لمواجهة كلّ تحرّك متوقّع ⁽³⁷⁾.

Simian, M., *Les Confréries islamiques en Algérie (Rahmánya-Tidjanya)*,
p. 5, note 1.

Alger, A. Jourdan, (34)

Ibid, p. 41. (35)

Ibid, p. 39. (36)

De neveu, *Op. Cit.*, p. 151. (37)

- نشر التعليم باعتبار أنّ الكلام - على حدّ قول De neveu - لا يجدي مع " الأثم المتوحّشة " !! ، لذلك فإنّ التعليم يجب أن يكون في هذه الحالة من أوكّد الإهتمامات لدوره في إزالة الحواجز بين الشّعوب ودخض الأفكار المسبّقة و « وضع الأمور في نصابها !! » (38).

- إذكاء التناقضات بين مختلف الطرق باعتبارها تحمل في طيّاتها بذور انحلالها : ذلك أنّ تنافسها فيما بينها من شأنه أن ينتهي بها إلى التصدّع والتفكّك ، إذ تكفي سياسة صائبة للاستفادة من تلك التناقضات ليس فقط بالإبقاء عليها وإنما بتدعيمها (39) بإثارة الطّرق ضدّ بعضها البعض ، وجعل خيوط التحكم في أقوالها بين أيدي سلط الاحتلال الفرنسي (40).

- احتواء مشائخ الطّرق وتوظيفهم : لقد أوصت المؤلّفات المذكورة بضرورة العمل على كسب المشائخ المُعادين للإستعمار من ذوي النّفوذ وذلك باستعمال " طُعْم جاذب " كالإمتيازات الشرفيّة ، وخصّهم ببعض المكاسب الكفيلة بأن تزرع بينهم بذور الفرقة والاختلاف (41)، خصوصاً وأنّ سلط الاحتلال نفسها كانت مُقتنعة بأنّ ذلك من شأنه أن يجعل من أولئك المشائخ " أعوانا أقوياء " للإستعمار

Ibid, p. 151. (38)

Simian, *Op. Cit*, p. 89. (39)

Ibid, p. 56. (40)

Ibid, p. 91. (41)

بإمكانه استعمالهم في إخماد ثورات القبائل وإعادة الأمن والاستقرار (42).

لئن كان كل ما ورد ذكره في هذا العنصر متعلقاً أساساً بالجزائر فإن تلك المواقف والاستنتاجات قد صُرحَ بأغلبها قبل وحتى بعد احتلال فرنسا للبلاد التونسية الأمر الذي سيؤجّه سياسة الإستعمار الدينيّة بها ، ومّا يؤكّد ما ذهبنا إليه أنّ سلط الاحتلال المذكورة ظلّت طيلة السّنوات الأخيرة من القرن الماضي وحتى العشرين سنة الأولى من القرن الحالي تخشّي الطّرق الصّوفيّة وتعتبرها مصدر الدّعوة "إلى الجهاد المقدّس" والسّبب الأوّل في دعم " التعصّب الديني " ، مُحمّلة الطّرق مسؤولية كل ما يحدث بالإيالة التونسية (34) رغم أنّ الواقع الفعلي للأحداث بالبلاد لا يؤيّد كل تلك الاتهامات المجانيّة ، وهو تحامل يُفسّر بالخصوص بتأثير السّلط الاستعماريّة بالتجربة الجزائرية التي أوجدت لديها هاجساً ظلّ مُلّازماً لها ، وساهم إلى حدّ كبير في تحديد ملامح سياستها تجاه الطّرق الصّوفيّة بالبلاد التّونسيّة .

(2) الإحصائيات والدراسات الميدانيّة : في الواقع بدأ اهتمام السّلط الفرنسية بالبلاد التّونسيّة وواقعها الطّبيعي والديمقراطي وحتى الديني قبل احتلالها لها (44)، ومع ذلك فإنّ أهمّ الإحصائيات وأعمال المسح الميداني وقعت بعد الاحتلال ، وكانت تهدف إلى جمع كلّ المعلومات المتعلّقة بالطّرق من حيث أتباعها وزواياها وأملاكها وخاصّة نفوذها وميولاتها وولاءاتها السّياسيّة ، معتمدة في كل ذلك على مختلف

De neuve, *Op. Cit.*, p. 15. (42)

Brosselard, Ch., *Les Khouans et la Constitution des ordres religieux musulmans en Algérie*, Alger Imp. A. Bourget, 1859, p. 19. (43)

Zaccane, P., *Notes sur la régence de Tunis* , Paris, librairie pour l'art militaire, 1875. (44)

المؤسسات الديّنة والإدارية بالبلاد ويُمكن إجمال تلك الإحصائيات (45)
- بالنسبة إلى الفترة التي ندرسها - في تلك التي أنجزت سنتي 1896
و 1911 .

ورغم التّحامل والتّهويل الواضح في تلك الدّراسات والإحصائيات
مّا لا علاقة له بالواقع الطّرقى المحليّ بقدر ما هو مُتأتى من الواقع
الجزائري ، رغم كلّ ذلك فإنّها أثّرت إلى حدّ بعيد على السياسة الديّنية
لفرنسا بالبلاد التّونسيّة ، بل وكانت محدّدة لها إلى أبعد حدّ ، ففيماذا
تمثّلت أهمّ ملامح تلك السياسة ؟

III - أهمّ أوجه السياسة الاستعمارية تجاه النخبة الديّنة :

يمكن إجمالها أساسا في :

1) الهيمنة على المؤسسات الديّنية : وعيّا منها لما للدين - في
المجتمع التّونسي - من أهميّة ، وما لمؤسساته وخاصّة لرموزه من قُدسيّة
ونفوذ ، فإنّ سلط الاحتلال بادرت - منذ دخولها إلى البلاد التّونسيّة - إلى
بسط سيطرتها على تلك المؤسسات ، وجعل إطارها الديّني تحت سلّطتها
يُبرّر سياستها ويُدعّم اختياراتها ، ويُضفي الشّرعيّة الديّنية على
مقرّراتها .

لقد تجسّمت تلك الهيمنة الإستعمارية بوضوح في " المستوى
القانوني " : ففيما يتعلّق بالمناصب الديّنية - وكما كان الشأن قبل دخول
الإستعمار - فإنّ التّسميات كانت تتمّ بأمر عليّ سواء بالنسبة إلى المناصب
العلمية والشّرعية عامّة أو بالنسبة إلى المشيخة الطّرقية .

(45) انظر ذلك بالتفصيل في كتابنا السّابق الذّكر ، الطّرق الصّوفيّة والاستعمار ... ،

وتبعاً لذلك استغلّت سلط الاحتلال ذلك " المدخل القانوني " لتفرض صنفاً مُعيّناً من العلماء والمشائخ مع العلم وأنّ « الباي أصبح في عهد الحماية لا بدّ أن يشاركه أو يُزكّيه في الاختيار ممثلاً السلّطة الفرنسية طبقاً لمعاهدة المرسى التي خولت لفرنسا تسيير شؤون البلاد الداخليّة حسب ما تراه صالحاً ... » (46).

قبل 1881 كان الباي هو الذي يُعيّن العلماء ، كما أنّ « بقاءهم وترقيتهم كانت إلى حدّ كبير مرهونة برضاه عنهم ، لذلك كان علماء الشرع عموماً يسعون إلى طاعته وتأييده مُقابل ما يحصلون عليه من امتيازات ... » (47). وكما كان الشان بالنسبة إلى العلماء كان الباي هو الذي يُعيّن شيخ الإسلام ويوصي بتبجيله وإجلاله (48).

ومع دخول الإستعمار الفرنسي إلى البلاد التّونسيّة اتّضحت نواياه في الهيمنة على مؤسسة الزيتونة ورجالها ، فأصبح « أعضاء مجلس إدارة الجامع الأعظم - مثلاً - يُعيّنون مباشرة من قبل حكومة الحماية ، بل أنّ المجلس المذكور كان يتركّب من النّظار الأربعة ومن نائبين عن الدّولة المستعمرة أحدهما حنفي والآخر مالكي ... » (49)، مع العلم وأنّ النّائبين

(46) محمّد بن يونس السّويسي ، الفتاوي التّونسيّة في القرن الرّابع عشر الهجري ، جمعاً وتحقيقاً ودراسة لما نُشر بتونس ، أطروحة دكتوراه دولة ، مرقونة ، تونس ، الكليّة الزيتونيّة للشرعية وأصول الدّين ، 2 ج ، 1986 ، ج 1 ، ص 35 .

(47) نبيهة الحجري (مبارك) ، التعليم الزيتوني من 1910 إلى 1933 ، دراسة نقدية تنظر في تطوّر التعليم الزيتوني وإصلاحاته ، أطروحة مرحلة ثالثة ، مرقونة ، جامعة الزيتونة ، المعهد الأعلى للحضارة الإسلامية ، 1991 / 1992 ، ص 277 .

(48) انظر نماذج من تلك الأوامر العليّة في محمد بن الخوجة صفحات من تاريخ تونس ، تقديم وتحقيق حمّادي السّاحلي والجيلاني بن الحاج يحيى ، بيروت ، دار الغرب الإسلامي ، 1986 ، ص 197 - 198 .

(49) مختار العياشي ، البيئة الزيتونية 1910 - 1945 ، مُساهمة في تاريخ الجامعة الإسلامية التّونسيّة ، تعريب حمّادي السّاحلي ، تونس ، دار التركي للنشر ، 1990 ، ص 197 .

المذكورين كان يقع اختيارهما من بين من يُتوسّم فيهم الإخلاص والولاء لسلط الإحتلال الفرنسي (50).

كما شمل تدخّل السلّطة الإستعمارية التّسميات في الوظائف الشرعيّة : من ذلك أنّ المتحصّل على شهادة التّطويع ، والرّاعب في تعاطي خطّة الإشهاد عليه الحصول - مسبقاً - على ترخيص من السلّطة « التي تتأثّر مدّة في إسناد الخطّة رئيساً يتمّ البحث عن سلوكه وبالخصوص السياسيّ المناهض للإستعمار ... » !! (51).

وبذلك نتبيّن أنّ المناصب الدّينيّة الرّسمية والحسّاسة كالإفتاء وعُضوية المجلس الشرعي وغيرها حتى من المناصب العلميّة الصّرفة جعلتها سلطة الإحتلال تحت إشرافها الكلّي ، فكانت لا تُعيّن فيها إلّا من لا يُمثّل خطراً على مصالحها ، ولا يمكنه التّواني في مسيرتها في سياستها تجاه الأهالي .

وما قيل عن المناصب المذكورة ينطبق تماماً عن المشيخة بالنّسبة إلى الطّرق الصّوفيّة في مستوى تسمية مشائخها ، حيث فرضت سلّط الإحتلال - عن طريق الوزير الأكبر - على المترشّح للخطّة المذكورة شروطاً وإجراءات يتوقّف عليها قبوله أو رفضه ، منها تعمير المترشّح لبطاقة إرشادات تتضمّن معلومات شخصيّة تتعلّق بالخصوص بمواقفه السياسيّة وولاءاته ورأي كلّ من العامل والمراقب المدني في المترشّح ، علماً وأنّ ملفّ التّرشّح لا بدّ أن يتضمّن بطاقة قيّس وبطاقة عدد 3 لمعرفة خلوّ سجلّه من السّوابق .

(50) الخجري ، المرجع السّابق ، ص 293 .

(51) محمد محفوظ ، تراجم المؤلّفين التّونسيين ، بيروت ، دار الغرب الإسلامي ،

5 ج ، 1984 ، ج 2 ، ص 37 .

لقد كانت سُلط الاحتلال في الظاهر لا تتدخل في تسمية مشايخ الطرق باعتبار أنّ المترشح عليه - على الأقلّ نظرياً - أن يكون أهلاً للخطة من حيث معرفته بالطريقة ، وتوفّر " شروط اللياقة " واتّفاق أتباع الطريقة عليه بتوجيههم لحجّة في ذلك ، هذا بالإضافة إلى موافقة شيخ مشايخ الطريقة التي ينتمي إليها المترشح .

يجدر الإشارة إلى أنّ هذه الإعتبارات ليست لها - في الغالب - قيمة أمام الإرادة السياسيّة لسُلط الاحتلال التي كانت حريصة - قبل كل شيء - على اختيار وانتقاء صنف معيّن من المشايخ من ذوي المكانة الاجتماعيّة والنّفوذ على الأهالي وقبل كل شيء من الموالين للإستعمار ليتسنى توظيفه .

لذلك نرى أنّ هذا الصّنف سرعان ما تقع الإستجابة إلى مطالبه ، فتقبل ترشّحاته (52) .

وفي المقابل فإنّ " المشبوه فيهم " والمشكوك في ولانهم - حتى ولو تعلّق الأمر بإشاعات لا أساس لها من الصّحة - تُقابل مطالبهم بالرفض رغم احتواء ملفّات ترشّحهم على عرائض وحجج مُمضاة من طرف أتباعهم وتطالب بتسميتهم مشايخ عليهم ، بل أنّ بعض المطالب المرفوضة كانت محتوية على موافقة شيخ المشايخ وهو أعلى سلطة في الطريقة (53) ، ولكن رغم وجاهة المدعّمات المرفقة بمطالب التّرشّحات فإنّ سُلط الاستعمار تُصرّ على الرفض الأمر الذي تضرّرت منه عدّة زوايا لبقائها مُدّة طويلة بدون مشايخ فتشتّت أتباعها وأهملت مصالحها (54) .

(52) انظر أمثلة عن ذلك في كتابنا المذكور سابقاً ، ص 86 .

(53) انظر أمثلة عن ذلك في نفس المرجع ، ص 87 و 88 .

(54) نفس المرجع ، ص 87 و 88 .

إنّ كلّ هذا يوضّح بجلاء التدخّل السّافر للسلّط الإستعمارية في تسمية مشايخ الزّوايا ، وهو تدخّل جعل رأي الأتباع وحتى شيخ المشايخ لا قيمة له أمام مصلحة الإستعمار الذي جعل المقياس المحدّد لقبول المترشّح لمشايخة الزّاوية أو رفضه إنّما هو بالأساس مقياس سياسي كي تتمكّن سلط الاحتلال من غلق الباب في وجه المناوئين لها بل وحتى المتشكّكة في ولائهم كي لا يتسلّلوا إلى مناصب حسّاسة قد يوظّفونها . لما لهم من نفوذ على الأتباع . ضدّ الاستعمار . بتقنينها لتلك الإجراءات ، فإنّه لم يصل إلى تلك المناصب الخطيرة على الإستعمار إلّا الذين لا يُمكن الطّعن في ولائهم ، كما لا يمكن أن يدّخروا جهدا في مُوافاته بكل ما يطلبه منهم من حيث إعانتته على المسك بالبلاد والعباد في إطار توظيفه لهم .

(2) توظيف الإستعمار لأصحاب المناصب الدّينية في إضفاء الشّرعية الدّينية عليه : تجدر الإشارة إلى أنّ مناهضة بعض الزّعادات الدّينية الجزائرية للإستعمار الفرنسي طيلة أكثر من نصف قرن ، بالإضافة إلى حرّص سلّط الاحتلال على إضفاء شرعيّة دينيّة على سياستها في البلاد دفعها إلى توظيف الإطار الدّيني بها سواء كانوا علماء أو مشايخ طرق صوفيّة .

في الواقع فإنّ تمكين الإطار المذكور للإستعمار تجلّى منذ دخول هذا الأخير إلى البلاد حيث لم يلق من تلك الأطر الدّينية سوى المُهادنة : فبالنسبة إلى مشايخ الطّرق الصّوفية يمكن الإستدلال بالدّور الذي لعبه سيدي قدّور - شيخ زاوية القادرية بالكاف - في تسهيل الإستيلاء الفرنسي عليها قبل الإمضاء على معاهدة باردو⁽⁵⁵⁾ ، كذلك ما قام به محمد بن شعبان شيخ مشايخ الطّريقة القادرية⁽⁵⁶⁾ .

(55) انظر ذلك بالتفصيل في نفس المرجع ، ص 115 - 117 .

(56) انظر ذلك في نفس المرجع ، ص 118 .

أمّا بالنسبة للطّرق الصّوفيّة الأخرى ، فيمكن الإستشهاد بما قام به ابن جدّو ابن الحاج أحمد - شيخ الشّايبة بتوزر - من إعادة سكّان توزر وأحوازها الفارين منها بعد وُصول قوّات الجنرال فيلبار إلى الجريد ، كما لعب دور الوسيط مع جيوش الاحتلال لتهدئة الأوضاع ⁽⁵⁷⁾.

ومن جهته فإنّ المتّوحي العُمراني - شيخ زاوية التّيجانية ببوعراة - قد استقبل - على حدّ قوله - الجيش الفرنسي، بل وكان دليله في المنطقة . وقد « أوصى القبائل بملازمة الهدوء والإمتثال للنّفوذ الفرنسي ، وبذلك عرف - على حدّ قوله - كيف يجبّ المنطقة إراقة الدّماء ، ويُسهّل - في نفس الوقت - مهمّة الجيش الفرنسي ... » ⁽⁵⁸⁾، إلى هذا يضاف ما قام به مشايخ طرق صوفيّة أخرى في عدّة جهات بالبلاد التّونسيّة ⁽⁵⁹⁾.

كلّ هذه الأمثلة تدلّ على مدى استفادة الإستعمار الفرنسي من نفوذ العديد من مشايخ الطّرق في بسط سيطرته على البلاد والحدّ من أهميّة المقاومة الشّعبيّة التي قُوبل بها .

إنّ ما قيل عن بعض مشايخ الطّرق يصدّق تماما على بعض العلماء الذين رغم ما للحدث الإستعماري من أبعاد دينيّة لما فيه من ضرب لهوية البلاد ، وما في معاهدة باردو من موالة سافرة لأعداء الدّين ، فإنّ مواقف أغلبهم تراوحت بين الأمبالاة والسّكوت أو في مُساندة الباي في قبوله للمعاهدة المذكورة :

من ذلك أنّ شيخ الإسلام الحنفي أحمد بن الخوجة صرّح إلى برودلي Bradley - مراسلة جريدة التّأينز بتونس أثناء احتلالها والذي

(57) نفس المرجع والصفحة .

(58) نفس المرجع ، ص 119 .

(59) انظر ذلك في نفس المرجع ، ص 118 - 120 .

أدى إليه زيارة في الليلة التي سبقت إمضاء معاهدة باردو . بأنه منذ البدايات الأولى للتطوّرات سعى بمعية أبنائه إلى المُثابرة في نصّح النَّاس أفرادا وجماعات بالالتزام بالصّبر وعدم المقاومة والطّاعة المطلقة للباي (60) .

بل أنّ شيخ الإسلام المذكور لم يكتف بذلك في مساجد العاصمة ، وإنّما وجّه رسائل في نفس الغرض إلى الأيّمة بالقيروان وفي كلّ جهات البلاد (61) ، مُكذّبا . في نفس الوقت . ما راج آنذاك من إشاعات حول الإعداد لحرب دينيّة ، نافيّا ما قيل حول اكتشاف " مؤامرة دينيّة " في أهمّ جامع بالعاصمة ، بل أنّ شيخ الإسلام أوضح للنّاس أنّ نيّلتهم لوّد أوربا رهين امتناعهم عن المقاومة (62) .

يبدو أنّ مواقف المهادنة هذه لم تكن مقصورة على شيخ الإسلام ، فلقد أورد محمّد السنوسي . المعاصر للأحداث . أنّ أعضاء المجلس الشّرعي والعلماء وأعيان البلاد اجتمعوا . ليلة عقد مُعاهدة باردو . في بيت شيخ الإسلام « للتّدبّر في الحال ، والخروج من صُعب الأحوال » ، غير أنّهم لم يستقرّوا على رأي « إذ صاروا إلى خوف من غير مُخيف » حتى وصل الأمر بشيخ الإسلام . من الغد . إلى أغلاق باب داره في وجه بعض أصحابه الذين ذهبوا لزيارته (63) .

(60) أورد ذلك عبد المجيد كريم والحبيب القزْدغلي ، وثائق نصّية وشفوية ، رجال الدّين والحركة الوطنيّة بتونس 1881 - 1938 ، أحداث الثلاثينات من خلال الذاكرة ، تونس ، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنيّة ، 1993 ، ص 5 .

(61) نفس المرجع .

(62) نفس المرجع ، ص 8 .

(63) محمد السنوسي ، النّازلة التّونسيّة ، تحقيق محمّد الصادق بسّيس ، تونس ، الدّار التّونسيّة للنشر ، 1976 ، ص 181 .

أمّا داخل البلاد فنجد مواقف لرموز دينيين شبيهة بموقف شيخ الإسلام : « ففي المنستير - مثلاً - تجنّد الباش مُفتي لدعوة الناس إلى كفّ اليد واللسان من الفعل والقول ، داعياً الفارين من الجندیّة إلى الرّجوع عن غيهم ، مذكّراً إياهم بتعاليم الشرع فيما يتعلّق بطاعة الأمير ونبذ بوادِر الفتنة والشقاق ... » (64).

وفي القيروان تولّت السّلطة الدّینیّة بها تفريق المقاومين من قبائل جلاص ، بل وأشرفت بنفسها على تسليم المدينة إلى الجنرال فيلبار ، وطلب الباش مُفتي بها من أحد المؤذنين رفع العلم الأبيض فوق منڈنة جامع عقبة ... » (65).

لقد تواصلت مُهادنة الرّموز الدّینيين للإستعمار وتواطئهم معه بعد إحكام سيطرته على البلاد وذلك بإضافتهم للشرعية الدّینیّة على سياسته بواسطة الفتاوي التي أمّوه بها :

من ذلك أنّ سلط الاحتلال سعياً منها لفكّ إشكال دفن الموتى المسلمين - الذي ترتّب عن الإجراءات البلدية المتخذة سنة 1885 والتي كانت وراء تحرّك أعيانها - استفتت في المسألة الشيخ أحمد بن الخوجة « فأفتاها بما يقتضيه المذهب الحنفي ، سوى أنّه حكى قولاً غير معروف في متون المذهب من تعميق القبر قدر قامة الإنسان » (66) ... ، فأخذت به الدّولة في تغيير ما جرى عليه عمل الأمّة من غير ضرر ... » (67).

(64) كريم والقزذغلي ، المرجع السابق ، ص 5 .

(65) نفس المرجع .

(66) في المطلب الثالث الوارد في عريضتهم الموجهة إلى الباى اعترض أعيان مدينة تونس على تعميق القبر باعتبار أنّ الدّين لم يأمر بذلك ، كما انتقدوا أمر سلط الاحتلال . في الفصل الرابع - من الإجراءات البلدية الجديدة التي سنّتها والمتعلقة بدفن الأموات ، انظر السنوسي ، المصدر السابق ، ص 85 .

(67) السنوسي ، المصدر السابق ، ص 114 .

كما أنّ الشيخ الشاذلي بن صالح قد أفتاها بما يقتضيه مشهور مذهب مالك ، ثمّ أغري بإعادة كتابة فتوى غير التي أفتى بها ، وهو ما استاء له الأهالي - كما سنرى - ونقموه عليه .

غير أنّ أخطر ما حضيت فيه سلط الإستعمار الفرنسي بدعم ومساندة الرّموز الدّينيين بالبلاد كان عند إصدارها لقانون التّسجيل العقاري سنة 1885 : فلقد كانت تلك السّلط تسعى جاهدة إلى فتح البلاد - عقاريا - في وجه العمّرين للإستيلاء على أغلب أراضيها في إطار تشجيعها على الإستعمار الزراعي وترغيب أصحاب رؤوس الأموال في استثمارها بالمستعمرة الجديدة ، غير أنّها جُوبِحت بتعقيدات التّشريع الإسلامي في مجال الملكيّة العقاريّة والتي تحوّل دون تحقيق أهدافها الرّاميّة إلى انتزاع الأراضي من أصحابها ، لذلك عملت على تطويع ذلك التّشريع وجعله متلائما مع أطماعها الإستعمارية ، فبادرت إلى سنّ قانون 1 جويلية 1885 .

ونظرا لخطورة القانون المزمع إصداره ، فإنّ سلط الإحتلال - تجنّبا لما قد يُثيره من ردود فعل في بلاد حديثة العهد باستعمارها - عمدت إلى جعل السّلطة الدّينية في البلاد طرفا في إعداد القانون المذكور ، فكوّنت « لجنة من علماء فضلاء مُضطّلعين بالشّريعة الإسلامية الطاهرة والقوانين الوضعية ... ، من بينهم شيخ الإسلام الحنفي أحمد بن الخوجة ، وباش مُفتي المالكية محمد الشاذلي بن صالح ، والقاضي الحنفي محمد بيرم ، والقاضي المالكي الطاهر النيفر ... » (68) .

ورغم اشتغال قانون التّسجيل العقاري على عدّة بُنود اشتملت على شروط متعلّقة بتسجيل العقارات مُعدّة بالنّسبة إلى الأهالي تعجيزيّة بما

(68) محمود شمام ، اعلام من الزيتونة ، تونس ، المطابع الموحدة ، ماي 1990 ، ص 28 و 29 .

بيّن الغايات الإستعمارية الكامنة وراء إصداره ⁽⁶⁹⁾، رغم كل ذلك ، فإنّ القانون المذكور قُوبل بفتاوي أضفت عليه الشّريعة الدّينية ، نذكر منها فتوى محمد الشاذلي بن صالح - كبير أهل الشّورى المالكية - والتي « استفاد منها الإستعمار الفرنسي خاصّة وأنها حرّرت ⁽⁷⁰⁾ خلال فترة الشّروع في تطبيق سياسة الإستعمار الزراعي ... » ⁽⁷¹⁾.

لم تقتصر فتاوي العناصر الدّينية لصالح الإستعمار على المجال العقاري وإنّما شملت مجالات أخرى كالصّناعة - كما كان الشّأن بالنّسبة إلى فتوى « شكلاطة ماني » مثلاً - ⁽⁷²⁾، وخاصّة النّاحية العسكرية أثناء الحرب العالمية الأولى :

فلقد كانت فرنسا - حتى اندلاع الحرب المذكورة - تشعر بعجزها عن السّيطرة الكليّة والنّهائية على واقع البلاد التونسية الذي ظلّ متحوّلاً لتأثيره بما يجدّ من أحداث في العالم الإسلامي وخاصّة " مركز الخلافة العثمانية " الذي وقفت سلط الإستعمار على العديد من المؤشرات الدّالة على تعلّق التونسيين به ، وولاءهم للسلطان العثماني في وقت دخلت فيه تركيا الحرب إلى جانب ألمانيا .

كلّ ذلك حتمّ على السّلطة الإستعمارية عزل البلاد التّونسية عن تلك المؤثرات خصوصاً الدّعاية الألمانية والعثمانية التي استعملت العديد من

(69) من تلك الشروط مثلاً الواردة في الفصل الثالث والعشرين والمتعلّقة بضرورة اشتغال مطلب التسجيل على ، جميع صكوك الملك والعقود والوثائق وغير ذلك من الحجج التي تُظهر الحقوق الملكية المتعلّقة بالعقار ... ، وهي شروط يستحيل توفّرها بالنّسبة إلى أراضي العروش الجماعية وكذلك أراضي الأحياس العامّة والخاصّة ، والتي يهدف الإستعمار إلى الإستيلاء عليها بدعوى أنّ المتصرّفين فيها ليس لهم ما يثبت ملكيتهم لها .

(70) انظر نصّها الكامل في السّويس ، المرجع السّابق ، ج 2 ، ص 909-901 .

(71) السّويس ، المرجع السّابق ، ج 1 ، ص 47 .

(72) انظر ذلك في مقالنا " مواجهة المحافظين للحركة الإصلاحية "

العناصر التّونسية التي كانت قد غادرت البلاد في فترات مختلفة ونشّطت أثناء الحرب في المهجر كصالح الشّريف واسماعيل الصّفايحي وعلي ومحمد باش حانبة ومحمد الخضر حسين .

وتبعا للدّعاية الدّينية لتركيا وألمانيا ردّت فرنسا بسياسة دينية مُضادة تمثّلت بالخصوص في حمل الإطارات الدّينية بالبلاد من مشائخ طرق صوفيّة وعلماء وغيرهم على إعلان ولانهم المطلق لفرنسا وتأييدهم لها في حربها ضدّ الدّولة العثمانية وحليفها ألمانيا ، واستنكارهم لذلك على مرأى ومسمع :

فمنذ الأشهر الأولى للحرب ، عمدت الإدارة الإستعمارية إلى نشر مجموعة كبيرة من " رسائل الإخلاص " باللغتين العربية والفرنسية في عدد خاص من مجلّة العالم الإسلامي *La Revue du Monde Musulman* (73) .

وإلى جانب المواقف المنشورة فإنّ مشائخ المجلس الشّرعى من المذهبيين - يتقدّمهم شيخ الإسلام الحنفي أحمد بيرم - توجّهوا إلى السّفارة العامّة « لأداء زيارة إكرام واحترام لجناب المقيم العام ... » والإعراب له عن إخلاص الهيئة الشّرعية وتعلّقها المتين بالدّولة الحامية ... » (74) وقد تولّى شيخ الإسلام المذكور قراءة كلمة ضمّنها عبارات الإخلاص والولاء (75) .

لم يقف الإطار الدّيني - في تأييده لفرنسا على حساب تركيا أثناء الحرب العالمية الأولى - عند الحدّ المذكور ، وإنّما تعدّاه إلى مستويات عملية أخطر من تلك المواقف الإعلامية .

(73) أنظر : *La Revue du Monde Musulman*, Paris, Ernest Leroux, t. 21, volume XXIX, (décembre 1914) .

(74) « شواهد الإخلاص » ، الزّهرة ، عدد 20 ، 2 ، ليوم 10 / 11 / 1914 ، ص 2 .

(75) نفس المصدر .

فبالنسبة إلى الطّرق الصّوفية كان لبعض مشائخها دور هامّ في دعم القوّة العسكرية لفرنسا في حربها المذكورة : فالأزهاري بن مصطفى بن عزّوز - شيخ زاوية الرّحمانية بنقطة - عمل على مدّ الدّولة بما تحتاجه من الخيل ، كما حتّ الأهالي على الإنخراط في الجندية ⁽⁷⁶⁾ بعد امتناعهم عن حضور عمليات الفرز المتعلّقة بالتّجنيد ، ومن جهته عمل الشيخ المنوبي العُمراني - شيخ زاوية التيجانية ببوعرادة - على استعمال نفوذه المادّي والمعنوي في منطقته لإعادة الفارين من الجنديّة إلى فيالقهم في بنزرت وغيرها ⁽⁷⁷⁾، بل وصل الأمر بابنه الوحيد محمّد الشّريف التيجاني ⁽⁷⁸⁾ إلى التطوّع في الحرب المذكورة إلى جانب القوّات الفرنسيّة إذ تمّ إلحاقه بالجبهة في المناطق الشماليّة بفرنسا ، لكن سرّعة تدهور صحّته كان وراء سحبه من الجبهة وإلحاقه بدور النّقاهة أين وُظّف من طُرث أنسلطات العسكريّة الفرنسيّة في تحريض الرّماة الشمال إفريقيين المعالجين على العودّة إلى جبهات القتال ⁽⁷⁹⁾.

أمّا عبد الحميد بن عزّوز - شيخ الرّحمانية بالقيروان وجلاص - فقد أشار بكلّ فخر واعتزاز إلى « وجود أبنائه الرّوحيين (يقصد أتباع طريقته) في ميادين القتال إلى جانب العساكر الفرنسيّة الباسلة ... !! » ⁽⁸⁰⁾ على حدّ قوله ، كل ذلك يحملنا على القول بأنّ نسبة كبيرة من التّونسيّين الذين جُنّدوا أثناء الحرب العالميّة الأولى قد يكونون جُنّدوا بتأثير بعض

(76) العجيلي ، الطّرق الصّوفية والإستعمار الفرنسي ... ، ص 183 .

(77) نفس المرجع ، ص 184 .

(78) حول حياته وأهمّ خدماته للإستعمار ، انظر مقالنا « أضواء على حياة محمد الشّريف التيجاني وأوضاع المحلّين في تونس خلال الثلث الأول من القرن العشرين » ، المجلّة التاريخيّة المغربيّة ، عدد 55 / 56 (ديسمبر 1989) ، ص 137 - 168 .

(79) العجيلي ، الطّرق الصّوفية والإستعمار ... ، ص 185 .

(80) نفس المرجع ، ص 185 .

مشائخ الطّرق التي صاحبت سناجقها الجنود التونسيين إلى جبهات القتال « تيمّنا وتبرّكا » وذلك قصد استعمالها من قبل سلط الاحتلال في إثارة حماس الجنود وحملهم على الاستبسال في القتال تحت رايات زواياهم !! .

ومن جهتهم فإنّ بعض علماء الشريعة لم يتوانوا في تقديم " الدّعم الديني " لسلط الاحتلال الفرنسي بتمكينها من كل ما من شأنه أن يُساعدها على الانتصار :

لقد كانت فرنسا عند اندلاع الحرب العالمية الأولى - في أمسّ الحاجة إلى تجنيد عشرات الآلاف من سكّان مستعمراتها للدّفع بهم نحو واجهات القتال كجنود ، أو إرسالهم كعمّال في المصانع والضيّعات الفلاحية لتعويض الفرنسيين المجنّدين .

وفي إطار استغلالها الكلّي للمجهود البدني لأولئك المجنّدين من التونسيين ، وخشيتها من أن يحوّل صومهم لرمضان دون ذلك بالخصوص إذا علمنا الظروف الإستثنائية التي يصومون فيها ، ولتجاوز ذلك عملت على استصدار فتوى تُبيح للمجنّدين إفطار رمضان والقضاء بعد رجوعهم ، فوجدت ضالّتها في فتوى شيخ الإسلام الحنفي أحمد بيرم (81) .

وهكذا - كالعادة - أمكن للاستعمار - بواسطة توظيفه للرّموز الدينيين - إيجاد " الغطاء الشرعي " لتمرير سياسته بالبلاد ، وتحقيق مصالحه على حسابها .

إنّ المفارقة الواجب إبرازها - في هذا المجال - تتمثّل في أن أولئك المشائخ والعلماء في الوقت الذي سايروا فيه الاستعمار وأمدّوه بالفتاوي

(81) أنظر ذلك بالتفصيل في مقالنا المذكور سابقا . السّياسة الدّينية لفرنسا ... ، ص 204 وما بعدها .

التي أضفت شرعيةً دينيةً على مختلف مجالات سياسته نجدهم يُحجمون عن التكلّم أصلاً في كل ما من شأنه أن يمسّ بمصالحه إذا سُئلوا عن ذلك من طرف سكّان البلاد .

لقد وصل الأمر بأولئك العلماء الرّسميين إلى السّكوت عن الإفتاء في قضايا لها علاقة مُباشرة بعقيدة السكّان ومع ذلك لم تحض منهم بالجواب وقوبلت بالصّمت والإعراض دون سبب واضح ⁽⁸²⁾ .

ويمكن الاستدلال - في هذا السّياق - مثلاً بقانون التّجنيس الذي أصدرته سلط الاحتلال يوم 3 أكتوبر 1910 ، والذي رغم ما فيه من خطورة على هويّة أهل البلاد فقد لوحظ « تهيبّ المفتين الرّسميين من الإصداع بالحقّ في تلك القضية ... » ⁽⁸³⁾ .

كذلك من القضايا العقائدية التي سئل عنها أهل الفتوى مسألة الطّرق الصّوفيّة ⁽⁸⁴⁾ والتي رغم ما فيها من بدع وضلال قابل العلماء الرّسميون الأسئلة المتعلّقة بها بالصّمت المقصود ، بل الغريب في الأمر أنّ بعضهم كان يكتفي بإجابة السّائل عن المسائل غير الشّائكة ويتغافل عن إجابته

(82) السّويسّي ، المرجع السّابق ، ج 1 ، ص 178 .

(83) حسين الرّديفي ، الزيتونة والزيتونيون والظّاهرة الإستعمارية وقضايا التّحديث (1881 - 1914) ، شهادة الكفاءة في البحث ، تونس ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ، 1991 / 1992 ، ص 86 .

(84) من تلك الأسئلة نذكر مثلاً :

- « ما هو حكم من يتقرّب بالقرابين لأضرحة الأولياء ، وهل يعتبر من المسلمين ؟ »
- « ما هو قول ساداتنا العلماء في مُشاركة أرباب الطّرق التّصوّفة في كل استقبال تُشرف الحكومة على إقامته ، أو حفلة بضيوف لها عظام ... ، فتراهم حاملين لأعلام مختلفة ... ، وهو يتلون من القرآن والآيات التي لا تُفهم مع ادّعية على نقر الدّفوف وعزف المزامير ، فهل أنّ الدّين يُبيح هذا الضّرب الغريب من التّعبد ... ؟ » ، أنظر السّويسّي ، المرجع السّابق ، ج 1 ، ص 191 .

على ما كان منها مُحرجًا⁽⁸⁵⁾، مما يدلّ بوضوح على تجنّب المفتين الرّسميين الخوض في كلّ ما له مساسٌ بأُسُس السّياسة الإستعمارية في البلاد ، مع العلم وأنّ " دائرة الممنوعات " تلك قد التزم بها العلماء وأصحاب المناصب الشّرعيّة ليس فقط في فتاويهم وإنّما كذلك في خطبهم الجمعيّة⁽⁸⁶⁾.

(85) من ذلك أنّ المفتي محمّد النّجار تلقّى أربعة أسئلة ، فأرسل بالجوابين الأوّلين إلى المستفتي . في حين لم يُجبه عن السّوالين الثّالث والرّابع وموضوعهما البدع الخفيفة عند أصحاب الطّرق ، واكتفى بإحالة المستفتي على كتاب المدخل لمحمد بن الحاج ، انظر السّويسي ، المرجع السّابق ، ج 1 ، ص 184 .

(86) يمكن . لتأكيد ذلك مثلاً . الاستدلال بـ :

- ديوان خطب سالم بوحاجب المتمحورة خطبه حول مسائل دنيوية وأخروية كعاشوراء ، فضل صلاة الجماعة والجمعة ، ذمّ جمع المال، برّ الوالدين، عمارة المساجد ، إصلاح ذات البين ، تربيّة الأولاد ، حسن المعاشرة ... إلخ ، في حين لا وجود في خطبه تلك لمواضيع لها مساس بالسّياسة الإستعمارية بالبلاد حتى ولو كان الأمر يتعلق ببدع كالطّرق الصّوفيّة وغيرها ، انظر سالم بوحاجب ، ديوان خطب ، تونس ، المطبعة التّونسيّة ، 1913 .

- خطب محمد العزيز جعيط : فمن جملة 105 خطبة لا وجود . من حيث العنوان . إلا لثلاثة خطب تتعلق بضرورة إتباع الكتاب والسنة والتّحذير من الظلم : كظلم الإنسان لنفسه وظلمه لغيره (الغش - الشّتم) دون آية إشارة ولو بالتلميح إلى السلطة الاستعمارية في حين أن بقية الخطب تتعلّق أساساً بوعظ الناس ، وليس " بوعظ السلطات " وتتمحور حول محاسبة النّفس ، الحثّ على التّقوى ، الحثّ على التّوبة ... إلخ ، انظر محمد العزيز جعيط ، إرشاد الأمتة ومنهاج الأمتة ، تونس ، الشركة التّونسيّة للتوزيع ، 1978 .

- خطب محمد السّنوسي تعلّقت هي الأخرى بمواضيع الصّبر ، التّوبة ، المحافظة على الصّلاة ، الرّجاء ، الكسب الحلال ، الغيبة ، النّميمة ... إلخ ، وقد قال محمّد الصّادق بسّيس في خطب محمد السّنوسي الجمعيّة في جامع سيدي أبي سعيد الباجي : ما رأيت في موضوعاتها جديداً يميّزها عن خطب المواسم والمناسبات والأعياد والتي بليت من كثرة التّرداد والتّكرار عبر الأجيال والأعصار ... ، انظر محمّد الصّادق بسّيس ، محمّد بن عثمان السّنوسي ، حياته وأثاره ، تونس ، الدّار التّونسيّة للنشر ، 1978 ، ص 184 .

لم يؤدّي سكوت العلماء عن الجهر برأي الدين في القضايا التي سُئلوا عنها إلى انتقادهم اللاذع من طرف النخبة الوطنية فحسب ⁽⁸⁷⁾، وإنّما أدّى ذلك بالخصوص إلى الإجابة عنها من طرف « بعض طلبة العلم من المتطوّعين الذين لم تتوفّر فيهم شروط الفُتيا ، وعدد من الذين لم يكونوا من الرّاسخين في العلم ... » ⁽⁸⁸⁾، بل أنّ سكوت المفتين التّونسيين الرّسميين دفع « بكثير من التّونسيين إلى التّوجّه نحو المشرق مستفتين علماء ⁽⁸⁹⁾ في العديد من القضايا ... » ⁽⁹⁰⁾ .

(3) التّمكن للموالين وتهميش المُنانين :

إنّ ما نروم إبرازه - بالخصوص - من خلال هذه الدّراسة هو وعي الأطر الدّينية في البلاد بخطورة وأهميّة المناصب الرّسميّة التي يشغلونها ، الأمر الذي يفرض عليهم الانسجام الكلّي مع السّلطة الإستعمارية .

ومن جهتها ، فإنّ هذه الأخيرة إدراكا منها لأهميّة الدين في المستعمرّة وضرورة انسجام السّلطتين الدّينيّة والسياسيّة بها حرصت ليس فقط على منح تلك العناصر العديد من الإمتيازات فحسب وإنّما بالخصوص الظّهور بمظهر المبجل والمقدّر لها لما لها من حصّة وتقدير ،

(87) أنظر ذلك في مداخلتنا . النخبة والطرق الصّوفية في تونس خلال الثّلاث الأوّل من القرن العشرين ، في مؤتمّر النخبة والسّلطة في العالم العربي خلال العصر الحديث والمعاصر ، تونس ، مركز الدّراسات والأبحاث الإقتصاديّة والإجتماعيّة ، 1992 ، ص 191 - 265 ، ص 232 - 235 .

(88) السّويسي ، المرجع السّابق ، ج 1 ، ص 191 - 192 .

(89) من ذلك أنّ محمّد رشيد رضا تلقّى عددا من أسئلة التّونسيين وأجاب عنها على صفحات المنار ، كما أنّ المدعو محمد بخيت المطيعي - الذي توجّه إليه أحد المتطوّعين بجامع الزيتونة بعدد من الأسئلة ملتمسا منه إزالة إشكاليها - ضمنّ أجوبته في رسالة سماها " الأجوبة المصرية عن الأسئلة التّونسيّة " ، المرجع السّابق ، ج 1 ، ص 181 و 182 .

(90) السّويسي ، المرجع السّابق ، ج 1 ، ص 181 .

ومن هذا المنطلق كانت علاقاتها مع شيخ الإسلام الحنفي أحمد بن الخوجة الذي لمّا انتصب الاستعمار الفرنسي بالبلاد وجده « على منزلة عظيمة من الزعامة الدينية والفكرية » ، الأمر الذي جعل المقيمين العامين يوثقون صلاتهم به ، « فكانوا يتبادلون معه الزيارات ، ويُقيمون له شواهد الودّ إخصوصاً وأنهم كانوا يجدون منه الدّعم والمعاوضة والتّفهم لكل ما يُراد إنجازه من المشاريع ... » (91).

إنّ الانسجام التّام بين شيخ الإسلام المذكور وسلط الاحتلال الفرنسي بالبلاد التونسية يجد مبرراته أساساً في إدراك أحمد بن الخوجة للتطوّرات الحاصلة في المجتمعات الإسلامية ، وما يتطلّبه ذلك من مرونة على مستوى فهم النصوص الدّينية حتى تتلاءم مع الواقع الجديد ، فكان في فتاويه « مُفتّح الذّهن ، جيّد الفكر ، عارفاً بما دخل على المجتمع من تطوّرات سياسيّة واجتماعية والأحكام المناسبة لها ... » (92).

ووعياً منها بمدى مُلاءمة خصال الشيخ تلك لمشاريعها الإستعمارية بالبلاد ، عمدت سلط الاحتلال إلى استغلالها ، فوطّدت - كما أشرنا - علاقاتها بالشيخ المذكور « وأجلّت منزلته ورفعت مقامه ... » (93)، بل وفسحت المجال أمامه لمزيد التّرقّي والتمكّن ، فكانت « قيمته ... » تظهر يوماً فيوماً ... ، واعتباره يزداد رسوخاً ... » (94)، وفي المقابل فإنّ أحمد بن الخوجة كان بالنّسبة إلى الاستعمار الفرنسي بالبلاد « الواسطة في صوغ النّظم التي أدخلتها الحماية الفرنسية على التشريع

(91) نفس المرجع ، ص 38 .

(92) محفوظ ، المرجع السّابق ، ج 2 ، ص 245 .

(93) محمد الفاضل بن عاشور ، « مشاهير التونسيين في القرن الرّابع عشر : شيخ الإسلام أحمد بن الخوجة » ، مجلّة الثّريا عدد 8 (أوت - سبتمبر) 1944 . ص 2 - 10 ، ص 9 .

(94) ابن عاشور ، تراجم الاعلام ، برّس . الدّار التونسية للنشر ، 1970 ، ص 100 .

التونسي (95) على قالب يتلاءم مع الشريعة الإسلامية... » (96)، فلا عجب - تبعاً لذلك - أن يصبح « الشخصية العظمى المظهرة لنفوذ الدين في كل مجمع مؤقّر من مجامع الدولة ... » (97).

كانت سلط الإحتلال حريصة على إحاطة نفسها برجال الشريعة لتظهر أمام سكّان البلاد بمظهر الحاصل على دعمهم وولائهم ، لذلك ألزمتهم بحضور المواكب الرسمية بما في ذلك حضور الاحتفالات بالعيد الوطني الفرنسي :

« ففي أول عيد أقيم لذكرى الجمهورية الفرنسية بتونس ، لم يحضر المفتون الرسميون ... ، فاستاء المقيم العام من عدم وجود ممثلي الشريعة الإسلامية بذلك الحفل الكبير ، وألزمهم - منذ ذلك العام - بالمشاركة الفعلية في العيد ... ، فكانوا لا يتغيّبون عن تلك المحافل ... » (98).

وتبعاً لذلك كان شيخ الإسلام - مثلاً - يحضر حفلات توزيع الجوائز على التلاميذ المتفوقين بالمدرسة العلوية مع المقيم العام (99)، كما أنّ شيوخ الإسلام « محمد بلخوجة وأحمد الشريف قد حضرا مع رئيس الجمهورية الفرنسية بميدان الملايين استعراض مشائخ الطرق ومُريديها ،

(95) الغريب أنّ البعض لم يقف على خطورة هذا الدور لشيخ الإسلام أحمد بن الخوجة فاعتبر أنّ غاية ما فعله الشيخ المذكور مع الإستعمار « هو حضوره في بعض المناسبات الرسمية التي يقتضيها منصبه الديني كشيخ الإسلام ... » !! انظر حفناوي عمائرية « فتوى الشيخ أحمد بن الخوجة في السياسة الإسلامية والتسامح الديني » ، المجلة التاريخية المغربية ، عدد 65 / 66 (أوت 1992) ، ص 259 - 266 ، ص 261 .

(96) ابن عاشور ، « مشاهير التونسيين ... » ، ص 10 .

(97) نفس المرجع .

(98) السّويسي ، المرجع السابق ، ج 1 ، ص 39 .

(99) الرديفي ، المرجع السابق ، ص 86 .

كما سعى شيوخ المذهبين الحنفي والمالكي للسلام عليه بالسفارة العامة ، وكذلك كانوا يفعلون كلما تقرر قدوم مقيم عام جديد ⁽¹⁰⁰⁾ .

كلّ هذه النماذج تؤكد على أهمية المناصب الشرعية والدينية عموماً والتي تعتبرها السلط الاستعمارية جزءاً لا يتجزأ من أجهزتنا الرسمية ، والتي لا دور لها سوى دعم السلطة المذكورة والتمكين لها ، وهو - في نظرنا - ما قامت به العناصر المذكورة أفضل قيام .

إنّ فهم تلك العناصر لطبيعة مناصبها ، وإدراكها للدور الواجب عليها القيام به ينبع بالأساس من حرصها على المحافظة على مناصبها وما تدرّه عليها من امتيازات من شأن أي إخلال بدورها أن يؤدّي إلى فقدانها لها ، وهو ما تجلّى بوضوح سنة 1885 عندما أنزلت سلط الاحتلال الفرنسي نفمتها بالرؤوس التي كانت وراء تحرك أعيان الحاضرة فيما عُرف " بالنازلة التونسية " ، فقد شملت العقوبات محمد السنوسي ⁽¹⁰¹⁾ وأحمد الورتاني ⁽¹⁰²⁾ ، وحسونة بن مصطفى ⁽¹⁰³⁾ وغيرهم من الذين فقدوا مناصبهم الإدارية والتعليمية ⁽¹⁰⁴⁾ .

(100) نفس المرجع والصفحة .

(101) غُدّ السنوسي - في الأحداث المذكورة - " روح الفتنة " ، لذلك فإنّ حظّه في العقاب كان أوفر من غيره ، فبالإضافة إلى ، تفتيش بيته ومصادرة أوراقه ، وترويع أهله بحثاً عن صلاته بدولة أجنبية ، وقع عزله من كتابة جمعية الأوقاف وتغريبه إلى قابس ، انظر محمد السنوسي ، النّازلة التّونسيّة ، تحقيق محمد الصادق بسيّس ، تونس ، الدّار التّونسيّة للنّشر ، 1976 ، ص 69 .

(102) عُزل من التدريس ورناسة جمعية الأوقاف ونظارة المستشفى الصّادقي ووكالة مخصّصة مصطفى بن اسماعيل ، انظر السنوسي ، النّازلة التّونسيّة ، ص 174 .

(103) جُرد من رتبته وتمّ نفيه إلى الكاف ، انظر السنوسي ، النّازلة التّونسيّة ، ص 176 .

(104) نذكر منهم عزل الصّادق الشّاهد من التدريس والتعليم بالمدرسة الصّادقية ، وعزل كلّ من الصّادق العنّابي والعربي العنّابي من العدالة وكتابة الجمعية ، انظر ذلك مع أمثلة أخرى في كتاب السنوسي ، النّازلة التّونسيّة ، ص 175 .

لقد أتاحَت الحادثة المذكورة لضحاياها الوقوف بالفعل على طبيعة المناصب التي يتولّونها ، وأخطار الفصل التي تتهدّدهم في حالة خروجهم عن السّلطة الإستعمارية ، وهو ما جعل بعضهم⁽¹⁰⁵⁾ كمحمّد السنوسي مثلاً⁽¹⁰⁶⁾ تتوالى رسائله إلى الجهات المعنية طالبا منها العفو عنه ، مُتعهّدا لها بعدم العودة إلى ما صدر عنه⁽¹⁰⁷⁾.

وبتيقن السّلط الإستعمارية لاستيعاب السنوسي " لدرس النّازلة التّونسيّة " ، وإدراكه الجيّد لموقعه الرّسمي والحدود التي لا يجب عليه تجاوزها ، بادرت تلك السّلط إلى " ردّ الاعتبار إليه " بدمجه من جديد في هياكلها ومؤسساتها الإستعمارية⁽¹⁰⁸⁾.

ومن جهته فإنّ محمّد السنوسي قابل " تلك الثّقة " من جانب حكومة الإستعمار بالإمعان في ولائه لسلط الإستعمار وتسخير قلمه ومواهبه في كلّ ما من شأنه أن يميّز لها في البلاد والعباد ، وتأليفه لكتابه مطلع الدّراري بتوجيه النّظر الشرعي على القانون العقاري (طبع بتونس سنة 1885) أكبر دليل على ما نقول :

(105) امتنع الشيخ أحمد الورتثاني عن طلب الرّجوع إلى التّدرّيس " شممّا وتمسّكا " !! إلى أن مات (السنوسي ، النّازلة ، ص 222 هامش 4) ، كما أنّ حسونة بن مصطفى رفض . بعد إطلاق سراحه . " الوظيفة اللّائقة التي عرضها عليه المقيم العام وتعلّل بكبر سنّه » السنوسي ، النّازلة ، ص 329 .

(106) إلى جانب محمد السنوسي ، فإنّ حسونة بن مصطفى كتب إلى الوزير الأكبر طالبا العفو عنه ، السنوسي ، النّازلة ، ص 308 .

(107) أنظر ذلك في السنوسي ، النّازلة التّونسيّة ، ص 308 .

(108) من ذلك أنّه بعد مدّة وجيزة من تسريحه سُمّي كاتباً بالجلس المختلط العقاري ، وبعد قليل سُمّي مُنشأً بالوزارة الكبرى وفي 14 / 10 / 1889 عُيّن حاكماً نائباً بالجلس المختلط العقاري ، محفوظ ، المرجع السابق ، ج 3 ، ص 78 .

ذلك أنّه سعيًا منه لإضفاء الشّرعيّة الدّينية على قانون التّسجيل العقاري السّابق الذّكر ، انكبّ محمد السّنوسي طيلة خمسة أشهر « عزّزها على حدّ قوله بسادس » قضاها في تتبّع نفائس الكتب من مختلف الفنون ⁽¹⁰⁹⁾ ، كل ذلك لمقارنة فصول قانون التّسجيل العقاري بالتّشريع الإسلامي ، فانتهى إلى القول بأنّ الثاني لا يُعارض الأوّل ، كلّ ذلك رغم الأهداف الإستعمارية التي كانت سلط الحماية تهدف إلى تحقيقها من وراء إصدارها له .

إنّ ما لقانون التّسجيل العقاري من مساس بالتّشريع الإسلامي المحلّي ومن رغبة في تطويع هذا الأخير وما يُمكن أن ينجرّ عن ذلك من مضاعفات جعل سلط الإحتلال حريصة جدًّا على تزكية القانون الجديد من قبل العلماء وهو ما قام به السّنوسي في المؤلّف المذكور ، ومّا يبرز أهميته بالنسبة لسلط الحماية أنّ « الدّولة التّونسيّة طبعته من مالها الخاصّ مُساعدة منها - على حدّ قول محمد السّنوسي - على نشر حكمة إرتباط الأحكام ، وحرصًا على منفعة الجمهوريّة ... » ⁽¹¹⁰⁾ ، بل أشاد بالكتاب الكثير من رموز الإستعمار بالبلاد ⁽¹¹¹⁾ وبعض الضّالعين معه من أهاليها ⁽¹¹²⁾ كلّ ذلك رغم أنّ محمد السّنوسي لم يكن - من أهل الفتوى

(109) السّنوسي ، مطلع الدّراي بتوجيه النّظر الشّرعي على القانون العقاري ، تونس ، المطبعة التّونسيّة 1305 هـ .

(110) نفس المصدر ، ص 1 .

(111) نذكر منهم لوي ماشويل Louis Machuel رئيس إدارة العلوم والمعارف ، ودوفرانس De France دفتر دار الاملاك العقاريّة ، انظر السّنوسي ، مطلع الدّراي ... ، ص 31 و 33 .

(112) منهم أحمد الشّريف ، والوزير الأكبر محمد العزيز بوعتور ، انظر السّنوسي ، مطلع الدّراي ... ، ص 30 و 32 .

ولعلّ ذلك ما يُفسّر الإنتقادات التي كان عُرضة لها من قبل البعض ⁽¹¹³⁾ وعدم الإقبال على كتابه ⁽¹¹⁴⁾.

ما نخلص إليه من كلّ ما سبق ذكره هو أنّ الولاء للإستعمار والتّفاني في خدمته هو الضّمان الوحيد للبقاء في المناصب الدّينية الرّسميّة ، بل أنّ ذلك الولاء هو وحده المُوصل إلى تلك المناصب خلافاً . في نظرنا . لما ذهب إليه بعض الذين تناولوا الموضوع :

فلقد ذهب الأستاذ محمّد السّويسى في أطروحته إلى التّأكيد على أنّ « الإنتداب الرّسمي لخطّة الإفتاء ولاسيّما بالمجلس الشّرعي لا يكون إلّا من ضمن الذين ارتقوا إلى الطّبقة الأولى ... ، لأنّهم أصبحت لهم مكانة عالية من حيث جودة التّفكير ، وبُعْد النّظر ، وسُرعة الخاطر ، وفهم أقوال العلّماء ومناقشتها ، والتّمييز بين صحيحها وسقيمها ... » ⁽¹¹⁵⁾.

أمّا الأستاذ أرنولد قرين Arnold Green فقد جعل ارتقاء العالم رهين الوسط الإجتماعي الذي ينحدر منه : " أفريقي " أو " بلّدي " :

فوفّق ما قدره يقضي العلّماء الأفريقيون معدّل تسعة سنوات للإرتقاء من مدرّسين من الرّتبة الثّانية إلى مدرّسين من الرّتبة الأولى ، في حين لا يقضي نظرائهم من أبناء البّيوتات البلّدية أكثر من خمس

(113) نذكر منهم . على سبيل المثال . « الشّيخ العربي المازوني - المحدث الفقيه المالكي والمدرّس بالزّيّتونة ، وكذلك زميله الخنفي الشّيخ مصطفى رضوان » ، انظر محمّد الصّادق بسيس ، محمّد بن عثمان السّنوسي ... ، ص 166 ، كما انتقده بشدّة محمّد القروي في مؤلّفه حادّة جويّة على الإستطلاعات الباريسيّة ، تحقيق الشاذلي بويحيى ، تونس ، الشركة التونسية للتوزيع ، 1984 ، ص 65 و 66 .

(114) أورد محمّد الصّادق بسيس في كتابه محمّد بن عثمان السّنوسي حياته وأثّاره ، ص 168 أنّه « لم يُوجد من طلبة البلاد من رغب فيه واشتراه رغم أنّه كثيراً ما وُجدت منه نُسَخ في الطّرقات ، ولم يُوجد لها راغب ولو بعشرة صانّيمات ... » !! .

(115) السّويسى ، المرجع السّابق ، ج 1 ، ص 108 .

سنوات (116)، وبذلك فسّر قرين الأسباب التي مكّنت بعض العائلات من الهيمنة بل والإنفراد تدريجيًا بالخطط والوظائف الشرعية دون غيرها (117).

ومن جهتنا فإننا لا ننكر أهمية المستوى العلمي الذي أشار إليه الأستاذ السّويسي وإن كان البعض ممن يملكونه لم يصلوا إلى ما وصل إليه غيرهم من المناصب الشرعية الهامة ، كما أننا نقرّ بأهمية الوسط الذي ينحدر منه العالم ، وما يفتحه له أصله الاجتماعي من آفاق وإن كان كلّ العلماء البلديّة " لم يحصلوا على مناصب شرعية لقلّتها مقابل كثرتهم .

رغم إدراكنا لأهمية كل ذلك فإننا نعتقد أنّ التفسيرات المقدّمة للإرتقاء في صلب المناصب المذكورة ليست كافية ولا محدّدة رغم وجاهتها :

فإذا كانت المقاييس المذكورة هي التي كانت مُعتبرة قبل دخول الاستعمار الفرنسي إلى البلاد فإنّها - في نظرنا - لم تعد كذلك بعده ، أو على الأقل لم تعد هي الوحيدة ، حيث لم تعد مقاييس الإرتقاء والوصول إلى المناصب الشرعية مقاييس علميّة بحتة ولا أيضًا اجتماعية فقط ، وإنما أصبحت قبل كل شيء سياسيّة بالأساس :

فالسّلط الاستعماريّة الحديثة العهد باستعمارها للبلاد والتي لازالت تحت تأثير التجربة الجزائرية كانت شديدة التّخوّف من تلك المناصب ، فجعلت مقياس " الولاء " و " الإخلاص " هو المحدّد في منحها قبل أي شيء آخر .

Green A., " Le Corps des Vlema Tunisois, 1873-1915, la stratification et la mobilité sociale " article (116)
dactylographié, p. 13.

Ibid., p. 17. (117)

لقد سبقت الإشارة إلى مدى الحُصُوة التي لقيها من ساير السلطة الإستعمارية من ذوي المناصب الشرعية ، وأضفى " الشرعية الدينية " على سياستها بالبلاد .

فهذا الصنف أعطى بالقدر الذي تواطأ ، فكان ارتقاؤه في المناصب بل واستمراره فيها رهين الإلتزام بأوامر السلطة الإستعمارية والاستجابة لطلباتها ولو كان ذلك على حساب البلاد والعباد ، وقد سبق الإستدلال ببعض النماذج من هذا الصنف .

وفي المقابل فإنّ العناصر التي لم تُبدي استعدادها لذلك تقع الإطاحة بها من المواقع التي أمكنها الوصول إليها ، وتُغلق في وجهها منافذ الإرتقاء وسبيل التمكن فتبقى حبيسة دائرة نفوذ محدود ليست لها قيمة ، باعتبار أنّ مواقعها تلك لا تسمح لها بتهديد مصالح الإستعمار بجدية ويمكن الإستدلال - في هذا المجال - بالعديد من الأمثلة :

من ذلك أنّ الشيخ محمد الشاذلي بن صالح - كبير أهل الشورى المالكية - أفتى سلط الاحتلال الفرنسي سنة 1885 في مسألة دفن الأموات بما يقتضيه مشهور مذهب مالك ، لكن تلك السلط أخذت آنذاك بفتوى شيخ الإسلام الحنفي أحمد بن الخوجة الأمر الذي قد يكون وراء سعي محمد الشاذلي بن صالح إلى إعادة كتابة فتوى أخرى ، فأنكرت عليه سلطة الحماية ذلك الصنيع في تكرير الفتوى واختلافها فبادرت إلى عزله من خطته ، « فكان أول من عُزل من خطّة باش مفتي بتونس ... ، ولم يتغيّر أحد لعزله ... ، وسلقته السنة العامة ... ، وتوعّده ... ، حتى قيل أنّه وجد مكتوبا في توعّده ... » (118).

(118) السنوسي ، النازلة التونسية ، ص 19 ، هامش 67 و 68 .

أمّا عن الذين عدّهم الإستعمار مناهضين له فأغلق في وجههم
المناصب الهامة نذكر :

- محمد بن محمد النخلي⁽¹¹⁹⁾ المدرّس بالزيتونة من الرتبة الأولى
الذي كان يُعدّ من العلماء الأكثر تعمّقا وتبحّرا في العلوم
الشّرعيّة ، لكنّه كانت له " سمعة سيّئة " من جرّاء آرائه الإصلاحية
التي كان يَنقُصُها عليه المتزمتون . كلّ ذلك إلى جانب " تضمّن ملفّه
الشّخصي لاتهامات خطيرة تتعلّق بمواقفه السياسيّة " ⁽¹²⁰⁾ على حدّ
قول السّلط الإستعمارية .

كانت تلك الاتهامات - التي لم نقف على ما يدعّمها - كافية بالنسبة
إلى سلط الحماية للحيلولة دون وصول الرّجل إلى مناصب هامة :

من ذلك أنّه ترشّح لمنصب قاضي محلّي في المحكمة المختلطة
(وهي التي انبثقت عن قانون التّسجيل العقاري لفضّ النزاعات
العقارية) ، غير أنّ الوزير الأكبر محمد الجلولي وبرنار روا
Bernard Roy - الكاتب العام للحكومة التّونسيّة - حالا دون ذلك أكثر
من مرّة ⁽¹²¹⁾ .

ولنفس الإعتبارات لم يقع قبول الشيخ محمد النخلي ضمن أعضاء
لجنة إصلاح التّعليم الزيتوني رغم اعتراف السّلطة الإستعمارية

(119) ولد بالقيروان حوالي سنة 1867 ، دخل جامع الزيتونة سنة 1886 ثم انتصب
للتدريس به ، ، كانت له شجاعة أدبيّة في الجهر بآرائه المخالفة للمتعارف عليه في وسطه
ومنها أراء الشيخ عبده في وقت كان فيه الميل لها عنوان زندقة ... ، كما كان حرّاً
التّفكير ، لا يُقدّس أقوال القدماء بل ينتقدهم ويبين ما في أقوالهم من زيف ومخالفة
للمعقول ، لذلك قاومه المتزمتون الجامدون الذين يرون الحقّ فيما قاله الأسلاف ... ،
محفوظ ، المرجع السّابق ، ج 5 ، ص 26 - 27 .

Archives Nationales de Tunisie (A. N. T.), Note sans date, D 38 - 1/12 document n° 1. (120)

Ibid. (121)

بمؤهلاته العلمية العالية ، واقتناعها بقدرته على المساهمة الفعلية في إصلاح التعليم المذكور ⁽¹²²⁾.

- عثمان بن المكّي التّوزري الزّبيدي ⁽¹²³⁾ : سبقت الإشارة إلى أنّ معدل المدة التي يقضيها العالم الأفريقي - وفق ما قدره قرين - للإرتقاء من مدرّس من الرّتبة الثانية إلى مدرّس من الرّتبة الأولى - لا تتعدّى تسعة سنوات ، ومع ذلك فإنّ عثمان بن المكّي " حطّم رقمًا قياسيًّا " بالبقاء في نفس الرّتبة ، حيث شغل خطّة مدرّس معاون Auxilliaire طيلة عشر سنوات ولم يرتق إلى مدرّس من الرّتبة الأولى إلّا سنة 1921 ⁽¹²⁴⁾ أي بعد تجاوزه سنّ السّبعين وقضائه حوالي أربعة وعشرين سنة كمدرّس من الرّتبة الثانية ⁽¹²⁵⁾ ، وبلغة أخرى فإنّ ارتقاءه ذلك لم يتمّ إلّا قبل وفاته بعشر سنوات مع العلم - أنّه رغم ذلك - ما كان ليتّم لولا توقّر ظروف حتمته :

ذلك أنّه بوفاة الشيخ الطاهر النّيفر شغرت خطّة مدرّس من الطّبعة الأولى ، فترشّح لسدّ ذلك الشّغور خمسة مترشّحون وهم عثمان بن المكّي المذكور ، وأحمد بن عثمان ومحمّد الزّغواني ومحمّد العزيز النّيفر ومحمد مناشو ⁽¹²⁶⁾.

Ibid. (122)

(123) من مواليد تّوزر حوالي 1850 ، نشأ بها وتولّى بها خطّة القضاء ، انتقل إلى العاصمة أين باشر خطّة التدريس بجامع الزيتونة ، له عدة مؤلّفات ، توفي يوم 1931/7/6 ، حول ترجمته ، أنظر : Green, the Tunisian Ulama, 1873-1915 Social Structure and response to ideological currents, E. J. Brill, 1978, p. 289-290.

(124) أنظر مرسوم 1 / 3 / 1921 المنشور بالعدد 22 من الرّائد الرّسمي الصّادر يوم 16 / 3 / 1921 .

(125) صدر الأمر العلي القاضي بذلك يوم 14 / 2 / 1897 .

(126) الارشيف الوطني التّونسي ، المشايخ النّظار محمود بن محمود ، ابراهيم المارغني . محمد رضوان ومحمد الطاهر بن عاشور إلى الوزير الأكبر محمد الطيب الجنولي في 14 / 2 / 1821 ، 13 / 1 - D 38 .

ويبدو أنّ الأربعة الأخيرين أبّت عليهم شهادتهم مُنافسة " شيخهم " فاتَّفَقُوا على الإنسحاب والتنازل له ، وبذلك انحصرت الخطّة فيه قَمِنَحَتْ له (127) .

فما هي المآخذ التي حالت دون ارتقاء عثمان بن المكيّ في " الآجال المعقولة " ؟

مما لا شكّ فيه أنّ " أفاقيته " - باعتباره أصيل الجريد - تُفسّر ذلك جزئياً إلى جانب أسباب أخرى لعلّ منها مُناهضته بصفة قطعية للطّرق الصّوفية كالطريقة العليوية (128) التي ألّف في دحضها رسالته المسّماة **المرآة لإظهار الضلالات** (تونس ، المطبعة التونسية ، 1912) .

إنّ حدة نقد عثمان بن المكيّ للطريقة المذكورة دفع شيخها إلى الردّ عليه برسالة سمّاها **القول المعروف في الردّ على من أنكر التّصوّف** .

رغم إقرارنا بما يمثّله انتقاد الطّرق الصّوفية من انتقاد للإستعمار باعتبارها إحدى وسائله السّياسيّة فساعدتها على الإطاحة بكل من ناوئها على الأقل في مطلع القرن الحالي كما كان الشأن لمحمد شاعر سنة 1902 وعبد العزيز الثّعالبي سنة 1904 (129) ، رغم كلّ

(127) نفس المصدر .

(128) حول الطّريقة المذكورة أنظر مقالنا « صدى الطّريقة العليوية بالبلاد التّونسيّة بين 1920 و 1934 » ، **المجلة التّاريخيّة المغربيّة** ، عدد 69 / 70 / (ماي 1993) ، ص 143 - 170 .

(129) أنظر تفصيل ذلك في مداخلتنا السّابقة الذّكر « **التّخبة والطّرق الصّوفيّة** ... » ، ص 200 - 203 .

ذلك فإنّ ما نُرجّح أنّه كان سببا في إبطاء عثمان بن المكي في الإرتقاء هو موقفه من الإستعمار :

ذلك أنّه أثناء زيارته إلى بنزرت سنة 1918 عقد - على حدّ قول رئيس مركز شرطة غار الملح - اجتماعا عاما في رفراف قال فيه : « إنّ الأولياء أناس عاديون كبقية الناس ، وأنّ الذين يجلّونهم - كما يفعل أتباع العيساوية - إنّما يرتكبون إثما ، كما أنّ إمام جامع رفراف الذي يدخّن السجائر ويصافح الأوربيين إنّما يرتكب - بذلك - إثما ولا يستحقّ الإنصات إليه ولا اتّباعه ... » (130).

لقد اعتبرت الجهات المعنية كلام الشيخ عثمان بن المكي إثارة للأهالي ضدّ الأوربيين في ظروف متوتّرة خصوصا وأنّ الشيخ عقد اجتماعه دون الحصول مسبقا على رخصة في ذلك ، ممّا حتّم استدعاءه وتحذيره شفويا - وفق ما طالبت به السلطات الأمنية - (131) فتمّ له ذلك على يد الكاتب العام للحكومة التونسيّة (132).

- محمّد الخضر حسين : كان من أبرز دعاة الإصلاح ، لا يتعصّب لقديم ، ولا يفتن بجديد ، وهو ما تجلّى بوضوح في المنهاج الذي اتبعته مجلة السعادة العظمى التي تجلّت فيها نزعته إلى حرّية النقّد ، ودعوته إلى احترام التفكير وتأييده لفتح باب الاجتهاد ، كل ذلك جعله « يستهدف لما استهدف إليه المصلحون العاملون من قبله من آثار المكائد والدسائس والسعائيات ... ، وعندما تضايق

A.N.T., Le chef du poste de police de porto-farina au Commissaire de police chef de la 3ème brigade (130) mobile, le 10/10/1918, D 38-1/13 document n° 17 .

Ibid., le chef de la 3ème brigade mobile au secrétaire général du Gouvernement Tunisien, le 24 / 9 / (131) 1918, D 38 - 1 / 13, document n° 19 .

Ibid., Note datée du 24 / 10 / 1918, D 38 - 1 / 13, document n° 14. (132)

المتزمتون من علماء الزيتونة ورجال المجلس الشرعي من أفكاره
التحررية والإصلاحية أبعده الحكومة عن العاصمة بأن سمته سنة
1905 قاضيا ببنزرت ... » (133).

لقد اعتبر محمد الخضر حسين ذلك " الإبعاد " محاولة من منائيه
للتخلص من إزعاجه بإخراجه من العاصمة مركز النشاط الثقافي
وحمله على أن يكون على « ما عودت به الحكومة سائر موظفيها
من السكون والإستسلام في ظلّ مرتّب يأتي بانتظام ... ، لذلك
أبى أن يكون ذلك المستضعف المغبون ... » (134)، فأصرّ على العودة
إلى الحاضرة وكان له ذلك . وبإلقائه لمحاضرة " الحرية في
الإسلام " بنادي قدماء الصّادقية بالعاصمة سنة 1906 إزداد تضايق
السلطات الإستعمارية والمحافظين منه ، وعزموا على عرقلة في
أول فرصة تتاح لهم ، حتى كانت سنة 1912 تاريخ تقدّمه لمناظرة
التدريس من الطبقة الأولى .

رغم أن محمد الخضر حسين قد قضى عدّة سنوات كمدرّس من
الرتبة الثانية ورغم ما أبداه في المناظرة المذكورة من كفاءة وتّفوّق
فإنّه لم ينجح .

لا ننكر أن آفاقية محمد الخضر حسين وكذلك رغبة لجنة المناظرة
في أن تقدّم عليه أحد أبناء البيوت الأرسقراطية يفسّر عدم نجاحه
ومع ذلك فإننا نعتقد أن الأهمّ من ذلك كانت بالأساس أفكاره
التحررية والإصلاحية التي تنقّمها عليه اللّجنة وأعضاؤها من
المحافظين المتزمتين الذين بإيعاز من السلّطة الإستعمارية عملوا على

(133) محفوظ ، المرجع السابق ، ج 2 ، ص 128 .

(134) « الأستاذ محمد الخضر حسين » ، مجلّة البدر ، تونس ، مطبعة الغرب ، عدد يوم

14 / 8 / 1923 ، ص 27 - 32 ، ص 29 .

سدّ منافذ الارتقاء العلمي في وجهه خصوصاً وأنه « من أنصار الجامعة الإسلامية ، ومن الذين يؤمنون بخدمة الملة الإسلامية خدمة لا تضيق بها حدود الأوطان ... » (135).

مَثَلَتْ تلك الخيبة صدمة جعلت محمد الخضر حسين يُوقن بأن أمثاله لا مجال لهم للعيش في البلاد إذ « حَزَّ في نفسه أن يُحرَم من التّجّاح بسبب المُحاباة المسيطرة على الحياة العلمية في البلاد ، وضاق بالقمع الذي استهدف له ... ، فاستقال من التدريس ورحل إلى الشّرق ... » (136)، فكان بذلك مآله - في النهاية - مآل من سبقه كصالح الشّريف الذي ضحّى بخطّته كأستاذ بالزيتونة وغادر البلاد سنة 1906 ، أو لحق به كاسماعيل الصفايحي والأخوين علي ومحمد باش حانبة من الذين ضاقوا ذرعاً بالتضييقات المفروضة عليهم داخل البلاد ، فهاجروا ليجدوا مجالاً أرحب للنشاط خارجها خصوصاً أثناء الحرب العالمية الأولى (137).

تجدر الإشارة إلى أنّ لجنة مُناظرة الارتقاء في سلّم رتب التّعليم الزيتوني كانت أداة في يد السّلط الإستعمارية تستعملها ضدّ المناوئين لها ، لذلك كثيراً ما كانت « التّعليمات تخرج إلى إدارة جامع الزيتونة لإسقاط ذلك الصّنف من العلّماء في مُناظرات التّدريس ، حتّى أنّ البعض كان يصل إلى علمه خبر عزم أعضاء اللّجنة المذكورة على إسقاطه قبل أن

(135) محفوظ ، المرجع السّابق ، ج 2 ، ص 129 .

(136) محمد الخضر حسين ، تونس 67 عامّاً تحت الاحتلال الفرنسي ، تقديم وتحقيق كمال العريف ، منشورات الحرّية ، 1989 ، ص 10 11 .

(137) أنظر ذلك في مقال حمّادي السّاحلي ، « نشاط الوطنيين التونسيين في المهجر أثناء الحرب العالميّة الأولى » ، المجلّة التّاريخيّة الميريّة ، عدد 34/33 (جوان 1984) ، ص 182 - 192 .

يجتاز الإمتحان نفسه ... » ⁽¹³⁸⁾ ! كل ذلك في إطار سعي سلط الإستعمار إلى الهيمنة على التعليم الزيتوني وبالأخص رجاله لجعلهم في دائرة سلطة الحماية وهو ما عبّر عنه لوي ماشويل - مدير التعليم العمومي - في قوله : « من الحكمة أن لا نترك رجال العلم بالزيتونة خارج حركتنا السياسيّة ، بل من الضروري تقريبهم إلينا ، وإشراكهم في كل الأعمال التي نريد القيام بها » ⁽¹³⁹⁾ .

مّا لا شكّ فيه أنّ ذلك التقريب والتّشريك كان موجّهاً بالدرجة الأولى إلى من تتوقّر فيهم قابليّة ذلك في حين يقابل غيرهم بعدم الرضا عنهم ، حتّى أنّ لوي ماشويل المذكور « كان يُبدي رأيه في ولاية المدرّسين بالجامع ، وربّما كان سببا في تعطيل صُدور الأمر بولاية بعضهم مدّة شهور طويلة رغم نجاحهم في الإمتحان ... » ⁽¹⁴⁰⁾ .

بتلك الوسائل أمكن لسلط الإحتلال الفرنسي إفراز صنف معيّن من العلماء والإطارات الدّينيّة جعلت المناصب الشّرعية حكراً عليهم ، فكانوا من جهتهم في « مستوى الثّقة » التي وضعتها فيهم بحيث لم يصدر عن أيّ منهم - في حدود علمنا في الفترة التي ندرسها - ما أضرّ بمصالح الإستعمار ، ورغم إقرارنا بوجود بعض المواقف المناهضة ⁽¹⁴¹⁾ فإنّها لم

(138) أحمد توفيق المدني ، حياة كفاح (مذكّرات) الجزء الأول في تونس 1905 - 1925 ،

الجزائر ، الشركة الوطنية للنشر والتّوزيع ، 1976 ، ص 282 .

(139) الحجري ، المرجع السّابق ، ص 293 .

(140) نفس المرجع والصّفحة .

(141) منها مثلاً مُناهضة محمد العزيز جعيط لقانون التّجنيس سنة 1910 عندما أكّد أنّ « من

يجتسّ من المسلمين بجنسيّة أجنبية فقد والى غير المؤمنين واتّخذهم أنصارا له ،

وبالتّالي فهو كافر ... » الرّديفي ، المرجع السّابق ، ص 93 ، كما أنّ الطيب التليلي

كشف في إحدى فتاويه عن عُيوب النّظام الإستعماري ، وكيفية مقاومته حتّى يسترجع

المسلمون - على حدّ قوله - ما كان لهم من مجد وسلطان ، انظر الرّديفي ، المرجع

السّابق ، ص 86 .

تصدر عن ذوي المناصب الرسميّة⁽¹⁴²⁾ لذلك لم يأبه لها الإستعمار باعتبارها ليس فقط قليلة جداً وإنما بالخصوص لأنها صادرة عن أفراد من ذوي التّفوّذ المحدود جداً ممّن لا يكاد يؤيّه بهم ، ومن جهتهم فإن هؤلاء لم يكونوا من " أصحاب الكراسي الكبيرة " التي يخشون فقدانها وخسارة ما توقّره لهم من إمتيازات ، خلافا لأصحاب المناصب الرسميّة الذين تفرض عليهم إقرار السلطة الإستعمارية في كل ما تقوم به وإن بدا بعضهم أحيانا غير راضٍ عن ذلك في قرارة أنفسهم⁽¹⁴³⁾ ، ومع ذلك فلا يصدر منهم إلّا ما ينسجم مع مصالح السلطة الإستعمارية ، فما هي العوامل المفسّرة لوجود تلك القابلية وذلك الاستعداد لدى النخبة الدينيّة للتعامل والإنسجام التام مع السلطة السياسيّة ؟

في الواقع فإنّ من تلك الأسباب نوعيّة التّعليم الزيتوني وما في محتوياته ومناهجه من تركيز على الطّاعة والخضوع إلى " أولي الأمر " تجنّبا " للفتنة " التي تنسحب على كل عمل احتجاجي حتى ولو كانت له مبرّراته ممّا يجعل العلماء غالبا ما يُقرّون " عمليات التّطهير " التي تعقب الإضطرابات⁽¹⁴⁴⁾.

(142) من ذلك أنّ محمد العزیز جعيط عند إصداعه بموقفه السّابق الذّكر لم يكن من ذوي المناصب الرسميّة ، كما أنّ الطيّب التّليّلي المذكور كان أحد رجال الإفتاء المتطوّعين ، أنظر الرّديفي ، المرجع السّابق ، ص 86 .

(143) أورد أحمد توفيق المدني ، المرجع السّابق ، ص 281 . قوله : « ما خائنا يومئذ - أثناء قضية التّجنيس - إلا كبار المجلس الشّرعّي ... ، فقد قال الشّيخ محمد بن يوسف شيخ الإسلام إنّ التّجنيس ردّة لا ريب في ذلك ، ولكن لا نستطيع إطلاقا إعلان ذلك لا قولا ولا كتابة ، فالتهديد الذي صدر منهم قاسٍ وشديد ، ونحن لا نستطيع " أن نتمرد " أي أنّ نهان في آخر أعمارنا ... ، هذا إمتحان من الله لنا ، ونحن نعلم أننا نرتكب بسكوتنا إثما عظيما ، ولكن الله يقول : " ولا تُلقُوا بأيديكم إلى التّهلكة ... " !! » .

(144) Ben Achour, M. el aziz, *Les Vlema à Tunis aux XVIII è et XIX è siècles*, thèse de 3 è cycle, (144) dactylographiée, Paris IV, 1977, p. 238.

رغم أهمية كل هذه الأسباب وغيرها فإن ما يبدو لنا محدّدًا لتلك العلاقة الوطيدة بين السلّتين السّياسيّة والدينيّة هي الإمتيازات و " الوضعية المريحة " مادّيًا ومعنويًا التي توقّرها الأولى للثانية والتي جاءت كنتيجة لتطوّرات عبر السّنين جعلت العالم - في النّهاية - يعيش داخل السّلطة بعد أن كان - في السّابق - يعيش على هامشها :

إنّ المتأمّل في كتب الطّبقات يتبيّن بوضوح عديد الأمثلة عن العلماء الذين كانوا يرتزقون من غير وظيفة العلم ⁽¹⁴⁵⁾ الأمر الذي يُمكننا من الحديث عن " المثقّف المحايد الذي كانت تُمثله فئة من النّسّاك ، ورافضي التّعاون مع السّلطان سواءً كان عادلا أم ظالما ⁽¹⁴⁶⁾ ... " ⁽¹⁴⁷⁾.

تجدر الإشارة إلى أنّ نزوع أولئك " المثقّفين المحايدين " عن السّلطة السّياسية كانت تدّعمه استقلالية إقتصاديّة أمكنهم تحقيقها « عن طريق تعاطيهم مهنًا مُختلفة كالّتجارة والفلاحة والحرف ... ، وحتى عندما قبل البعض منهم منصب القضاء - خدمة للإسلام والمسلمين - فرض شروطه الخاصّة ⁽¹⁴⁸⁾ وفي مقدّماتها عدم تقاضي أجرٍ من السّلطة مقابل أداء الوظيفة ... » ⁽¹⁴⁹⁾، الأمر الذي يَمكّن العالم من ممارسة عمله في استقلاليّة

(145) من ذلك أنّ الإمام سحنون مثلاً كان - لمّا وُلّي قضاء إفريقية - فلاّحاً ، قليل ذات اليد و يلزم البادية أكثر أيامه للإعتناء بفلاحته ، فقد كان شغله الشاغل أن لا يحتاج إلى ذوي السّلطان في معيشتهم ... « انظر ذلك مع أمثلة أخرى في مقال الحبيب الجنحاني " الفكر والسّلطة في التّراث العربي الإسلامي " ، المستقبل العربي ، عدد 104 (أكتوبر 1987) ، ص 19 - 33 ، ص 32 .

(146) من مؤلّفات جلال الدّين السيوطي مثلاً " ما رواه الاساطين في عدم المجيئ إلى السّلاطين " ، ذكره الجنحاني في المقال المذكور سابقاً ، ص 22 هامش 8 .

(147) الجنحاني ، المقال المذكور سابقاً ، ص 22 .

(148) من ذلك أنّ سحنون مثلاً لما تولّى القضاء " اشترط أن يمثّل إمامه أبناء الاسرة الحاكمة شأنهم شأن بقية أصحاب القضايا ، كما رفض أن يأخذ من السّلطة الأغلبية أجراً ، انظر الجنحاني ، المقال المذكور سابقاً ، ص 22 هامش 11 .

(149) الجنحاني ، المقال المذكور سابقاً ، ص 22 .

تامة وفي منأى عن أي ضغط أو مُساومة ، وبذلك لا تكون للسلطة السياسية أية مَنّة عليه يُمكنها بواسطتها التأثير عليه ⁽¹⁵⁰⁾ لأنها تشعر بحاجتها الاكيدة إليه خصوصا إذا كان له نفوذ وحُضوة لدى عامة الناس وخاصّتهم ، يجعل هؤلاء يغدقون عليه ممّا يزيد في توسّع رزقه وثرائه ، وقد تحدّث ابن خلدون عن تلك الفئة من العلماء التي تحقّق الجاه المفيد للمال عن طريق شهرتها وشعبيتها وهي ظاهرة انتشرت في عصره ، فقال : « ومّا يشهد أنّ الجاه مفيد للمال أنّنا نجد كثيرا من الفقهاء وأهل الدين والعبادة إذا اشتهروا وحسّن الظنّ بهم ، واعتقد الجمهور مُعاملة الله في أرفادهم فأخلص الناس في إعانتهم على أحوال دنياهم والإعتماد في مصالحهم ، أسرعت إليهم الثروة ، وأصبحوا مياسير من غير مال مُقتنى إلاّ ما يحصل لهم من قيم الأعمال التي وقعت المُعونة بها من الناس لهم ... » ⁽¹⁵¹⁾.

غير أنّ عدّة تحولات إجتماعية وسياسيّة أدّت - تدريجيّا - إلى ندرة إن لم نقل انعدام " العالم المستقل " و " المثقّف المحايد " :

فأولئك الذين كانوا يمارسون أعمالا حرّة ويرفضون الارتزاق من " العلم " رغم أنّهم كانوا يحيون « في معظمهم على الكفاف ، وكان فقرهم يبدو على ملابسهم وهيئتهم الخارجية ... » ⁽¹⁵²⁾ لم يعد لهم وجود بعد تبدّل نمط الحياة الإقتصادية وتفكّك العديد من الأواصر

(150) لما اشتدّ سحنون في مُعاملة أبناء الاسرة الحاكمة تدمّروا منه لدى الأمير الأغلب ، فقال لهم ما معناه " ماذا أفعل ، إنّه (أي سحنون) لا يأكل طعامنا ولا يركب دابتنا " ، أورده الجنحاني ، المقال المذكور ، ص 22 هامش 11 .

(151) الجنحاني ، المقال المذكور سابقا ، ص 31 .

(152) الطاهر لبيب ، ، العالم والمثقّف والانتحسني ، المستقبل العربي ، عدد 104 ، (أكتوبر 1987) ، ص 4 - 18 ، ص 7 هامش 9 .

الإجتماعية التي غالبا ما تعقب تمدن المجتمعات وتغير " قيمة " العالم فيها ، وهي قيمة لم يعد يستمدّها بالضرورة من علمه وإنما صار يستمدّها من جاهه وما يتطلبه ذلك منه من وجاهة تستوجب نمط حياة معيّن قوامه الأساسي المال .

وباعتبار أهميّة الجاه في المجتمعات المذكورة ، وعلاقته بنماء المال والزيادة في الثروة ، غلبت على المجتمع سلوكيات وعلاقات إجتماعية قوامها الخضوع والتملّق ، لأنّ من رفض التملّق من النخبة عاش في كفاف بل كان أقرب في عيشه إلى الفقر والخصاصة لأنّ على حدّ قول ابن خلدون الخضوع والتملّق من أسباب حصول الجاه المحصل للسعادة والكسب وأنّ أكثر أهل الثروة والسعادة بهذا التملّق ، لذلك نجد الكثير من يتخلّق بالترفع والشّم لا يحصل لهم غرض الجاه ، فيقتصرون في التكبّب على أعمالهم ، ويصيرون إلى الفقر والخصاصة ... » (153).

وإذا أخذنا بالإعتبار تناقص القيمة الإجتماعية للعمل اليدوي وقصوره عن تحقيق الوجاهة والجاه وبالتالي المال ، مقابل تزايد قيمة " الوظيفة " نتبيّن مدى التحوّلات التي أدّت إلى انسداد أبواب الارتزاق في وجه العالم وانحصارها أساساً في الوظيفة كمصدر لجراية قارّة وامتيازات متنوّعة .

كلّ ذلك دون أن ننسى سعي السّلطة وحرصها على جعل العالم جزءاً من مؤسساتها ، وهي كلّها عوامل تضافرت لتجعل التّعليم في النّهاية من جملة الصّنائع والحرف عملت السّلطة على تحديد وتفصيل جريات القائمين بها ، بل وأوجدت رتبا دفعت أصحابها إلى العمل على التّرقّي في سلّم الوظيفة لما يوفّر لهم ذلك من زيادة في الأجر ومن مزيد التمكن .

(153) أورده الجنحاني في المقال المذكور سابقا ، ص 31 .

لقد مثّل ذلك التحوّل في مصدر رزق العالم تحوّلاً في مواقفه جعله قبل الإصداع بها يأخذ بالاعتبار تبعيته المادية للسلطة السياسيّة التي لا تنفك تضغط عليه مستغلّة مصدر رزقه كنقطة ضعف تسهّل عليها احتوانه وتوظيفه في إضفاء الشرعيّة عليها .

